



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل



دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع الصناعي

(دراسة حالة شركة البجراوية الصناعية)

The Role of Internal Control in Evaluating Financial Performance in
Industrial firms
(Case Study of Al-Bagrawiya Industrial Company)

بحث نكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحثين:

حامد عثمان طاهر محمد

دريج عثمان محمد إدريس

عبد الرحمن إبراهيم علي عبد القادر

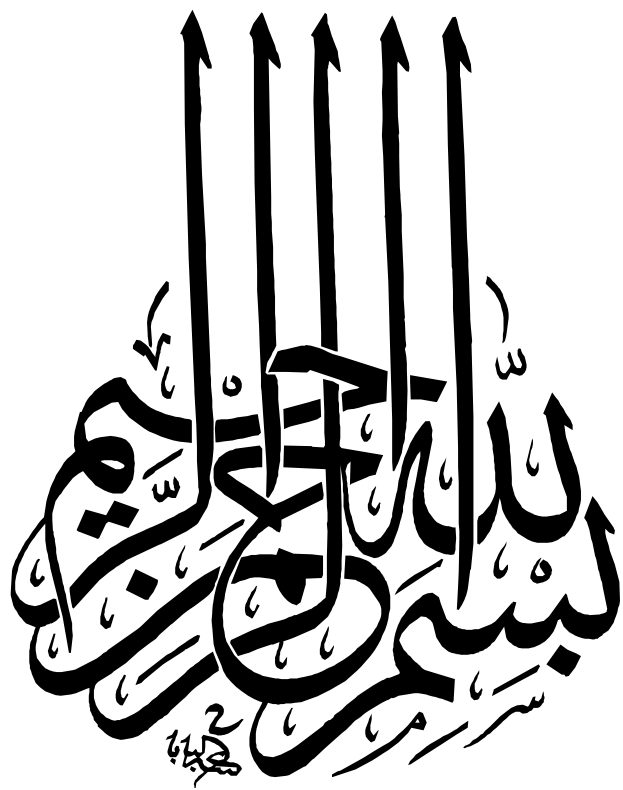
عبد المؤمن مرئضى حامد محمد

عمر عز الدين محمد الإمام

إشراف الدكتور/

محمد الناير محمد

1438هـ / 2017م



الاستكمال

قَالَ تَعَالَى:

﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي

بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا

عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾

[البقرة: 31-32]

الخطبة

فُتحت الأشرعة ورفعت المرساة وانطلقت السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذا البحر لا يضيء إلا نور العلم [فاعلم أنه لا إله إلا الله] نهدي هذا العمل المثنواضع إلى ، إليهن تمسك الأقلام وتنظم أروع الأشعار ونحكي أدفا الكلمات فنخلق أجمل الصور

إلى..

[أمهاتنا]

من كل العرق جباههم وشققت الأيام أياديهم إلى من علمونا أن الأعمال الكبيرة لا نثم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار إلى ..

[آباءنا أطال الله بقائهم والبسهم ثوب الصحة العافية ومنعنا ببرهم ورد جميلهم نهدي ثمرة من ثمار غرسهم]

إلى من كانوا يضيئون لنا الطريق وساندونا وينتازلون عن حقوقهم إرضاء لنا ولنعيش في هناء.. إلى

[أخواننا وأخواتنا]

إلى الشموع التي تحرق لنضيء لأخرين الطريق إلى من كل من علمنا حرفاً إلى من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح جيرة سائليه فآظهر بسماحته ثواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين.. إلى

[علمائنا ومعلمين أساتذتنا ومرشديننا]

الشكر والعرفان

(الشكر لله أولاً وأخيراً ..)

الشكر والحمد والثناء لله رب العالمين ، فاطر السماوات والأرض ، الذي جعل الأرض فراشاً
والسمااء بناءً ، وعلمنا ما لم نكن نعلم وهو بكل شيء عليم ، والصلاة والسلام على خير خلق الله
النبي الأمي .. محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

نرجي جزيل شكرنا إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .. أساتذة وموظفين وعاملين.

والشكر موصول إلى أسرة كلية الدراسات التجارية ومكتبة الكلية سائلين المولى عز وجل أن يجعل
هذا العمل في ميزان حسناتهم..

والشكر كل الشكر إلى أستاذنا الجليل د./محمد النابر محمددين.. صاحب التواضع الجم.. الذي له
القدح المعلى في إخراج هذا البحث المفيد إن شاء الله .. فجزاه الله عنا كل خير وإحسان.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بعظيم الشكر والتقدير كل من ساهم بفكره ، أو نصحه في سبيل إنجاح هذا
البحث.

ولله الشكر من قبل وبعد..

الباحثين

المستخلص

تمثلت مشكلة البحث في أن الأداء المالي في الشركات الصناعية يحتاج إلى مراقبة وذلك من حيث ضبط وترشيد الإنفاق والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة دفعاً لتطوير الأداء المالي في الشركة ، تكمن أهمية هذا البحث من الناحية العلمية في بيان المفهوم اللغوي والفني للرقابة المالية وأهميتها من النواحي المالية والإدارية. و تكمن أهميته العملية في إنها تعتبر محاولة ميدانية تسهم في تشجيع إجراء مزيد من الدراسات المحاسبية المقارنة في مجال الرقابة الداخلية.

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية: معرفة مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية المتبع بالشركات الصناعية في الرقابة على الأداء المالي ، معرفة مدى تطبيق الشركات الصناعية للوائح والقوانين المادية والإدارية على المستويات الإدارية المختلفة بالشركات الصناعية، تحديد أهمية تدريب وتأهيل الكادر البشري وإبراز دوره في ضبط وترشيد وتطوير الأداء المالي.

يسعى البحث إلى إختبار الفرضيات التالية: نظام الرقابة الداخلية للشركات الصناعية يساهم في رفع كفاءة الرقابة على الأداء المالي، إدارة الشركات الصناعية تهتم بتطبيق اللوائح والإجراءات المالية مما يؤدي إلى تقويم الأداء المالي ، إدارة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية تهتم بتدريب الكادر البشري مما يؤثر على دوره في الرقابة على الأداء المالي، يستخدم المنهج التاريخي لعرض وتحليل الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، المنهج الإستنباطي لتحديد محاور المشكلة وصياغة الفرضيات ، المنهج الإستقرائي لإختبار الفرضيات ، المنهج الوصفي التحليل وأسلوب دراسة الحالة باستخدام إستمارة إستبانة بالإضافة إلى الإطلاع على المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بالبحث.

وخرج البحث بأهم النتائج التالية: نظام الرقابة الداخلية للشركات الصناعية يساهم في رفع كفاءة الرقابة على الأداء المالي ، إدارة الشركات الصناعية تهتم بتطبيق اللوائح والإجراءات المالية مما يؤدي إلى تقويم الاداء المالي، إدارة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية تهتم بتدريب الكادر البشري مما يؤثر على دوره في الرقابة على الاداء المالي، وجود إجراءات لزيادة الكفاءة وتشجيع الإلتزام بالسياسات الموضوعية. وبناءا علي النتائج التي توصلت اليها الدراسة يوصي الباحثون بما يلي :ضرورة القيام برفع كفاءة الرقابة على الأداء المالي، ضرورة الإهتمام بتطبيق اللوائح والإجراءات المالية مما يؤدي إلى تقويم الأداء المالي، من خلال فعالية الرقابة الداخلية ضرورة الإهتمام بتدريب الكادر البشري مما يؤثر بدوره في الرقابة على الأداء المالي، ضرورة وجود إجراءات لزيادة الكفاءة وتشجيع الإلتزام بالسياسات الموضوعية.

Abstract

The problem of research is that the financial performance of the industrial companies needs to be monitored in terms of controlling and rationalizing expenditure and optimizing the available resources in order to boost the financial performance of the company.

The importance of this research in practical terms in the statement of the linguistic and technical concept of financial control and its importance from the financial and administrative aspects. Its practical importance is that it is a field effort that contributes to encouraging further comparative accounting studies in the field of internal control.

The research aims to achieve the following objectives: To know the efficiency of the internal control systems practiced by industrial companies in the control of financial performance, to know the extent to which industrial companies apply the regulations and laws of physical and administrative at the different administrative levels of industrial companies, to determine the importance of training and qualification of human cadres and to highlight its role in controlling, Financial performance. The research seeks to test the following hypotheses: The internal control system of industrial companies contributes to raising the efficiency of control over financial performance, the management of industrial companies concerned with the application of financial regulations and procedures, which leads to the evaluation of financial performance. The internal control department in industrial companies is interested in teaching human cadres Its role in monitoring financial performance. The historical approach is used to present and analyze previous studies related to the subject of the research, the deductive approach to identify the problem axes and the formulation of hypotheses, the inductive approach to test hypotheses, the descriptive method of analysis and the method of case study using a questionnaire, in addition to the scientific references and sources that are directly related to the research.

The results of the research are as follows: The internal control system of the industrial companies contributes to raising the efficiency of the control over the financial performance, the management of the industrial companies concerned with the application of the financial regulations and procedures, which leads to the evaluation of financial performance. The internal control

department in the industrial companies is concerned with training the human cadres Control over financial performance, procedures to increase efficiency and encourage compliance with substantive policies.

Based on the findings of the study, the researchers recommend the following:

The need to raise the efficiency of the supervision of financial performance, the need to pay attention to the application of financial regulations and procedures, which leads to the evaluation of financial performance, the need to pay attention to the training of human staff, which in turn affects the control of financial performance, Measures to increase efficiency and encourage adherence to substantive policies

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
مستخلص الدراسة باللغة العربية	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	ز
فهرس الجداول	ط
فهرس الأشكال	ك
المقدمة	
أولاً: الإطار المنهجي	2
ثانياً: الدراسات السابقة	5
الفصل الأول الرقابة الداخلية	
المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأهمية الرقابة الداخلية	17
المبحث الثاني: عناصر وأنواع الرقابة الداخلية	22
المبحث الثالث: مقومات وإجراءات الرقابة الداخلية	27
الفصل الثاني تقويم الأداء المالي	
المبحث الأول: مفهوم وأهداف تقويم الأداء المالي	32
المبحث الثاني: أهمية ومراحل ومبادئ تقويم الأداء المالي	36
المبحث الثالث: طرق وأساليب ومؤشرات تقويم الأداء المالي	40
الفصل الثالث إجراءات الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : نبذة تعريفية عن شركة البجراوية المحدودة	51
المبحث الثاني: إجراء الدراسة الميدانية	53
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات	78

الخاتمة وتشمل	
82	أولاً: النتائج
83	ثانياً: التوصيات
86	المصادر والمراجع
91	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	مكونات الرقابة الداخلية	(1/2/1)
25	المقارنة بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية	(2/2/1)
56	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير العمر	(1/2/3)
57	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي	(2/2/3)
58	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي	(3/2/3)
59	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل المهني	(4/2/3)
60	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي	(5/2/3)
61	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	(6/2/3)
62	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى	(7/2/3)
63	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى	(8/2/3)
64	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى	(9/2/3)
65	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى	(10/2/3)
66	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى	(11/2/3)
67	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية	(12/2/3)
68	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية	(13/2/3)
69	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية	(14/2/3)
70	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية	(15/2/3)
71	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية	(16/2/3)
72	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة	(17/2/3)
73	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة	(18/2/3)
74	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	(19/2/3)
75	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	(20/2/3)

76	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة للفرضية الثالثة	(21/2/3)
78	الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى	(22/2/3)
79	الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية	(23/2/3)
80	الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي لعبارات الفرضية الثالثة	(24/2/3)

فهرس الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	العلاقة بين عناصر العملية الإدارية	(1/1/1)
35	أنماط الأداء ورفع الكفاءة	(1/1/2)
56	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير العمر	(1/2/3)
57	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي	(2/2/3)
58	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي	(3/2/3)
59	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل المهني	(4/2/3)
60	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي	(5/2/3)
61	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	(6/2/3)
62	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى	(7/2/3)
63	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى	(8/2/3)
64	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى	(9/2/3)
65	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى	(10/2/3)
66	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى	(11/2/3)
67	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية	(12/2/3)

68	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية	(13/2/3)
69	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية	(14/2/3)
70	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية	(15/2/3)
71	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية	(16/2/3)
72	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة	(17/2/3)
73	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة	(18/2/3)
74	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	(19/2/3)
75	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	(20/2/3)
76	التكرارات لاجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة الثالثة	(21/2/3)

القدمة

يتناول الباحثين في هذا الجزء مشكلة وأهداف وفرضيات وأهمية الدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك كما يلي:

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

إن وجود نظام فعال وكفء للرقابة الداخلية في أي شركة يوفر ويحقق حماية لأصحاب المصلحة في الشركة وبصفة خاصة المساهمين وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة مثل الدائنون والعمال. تعتبر الرقابة الداخلية في أي شركة بمثابة حماية لمصالح المستثمرين حيث توفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات.

إن حالات الإفلاس والإعسار والفشل المالي للعديد من الشركات أدت إلى الإهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية في الشركات.

لذلك لابد من تقويم وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية والإهتمام بتعيين العاملين ذوي الكفاءة العالية لضمان الجودة في الأداء المالي في الشركات.

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث في أن الأداء المالي في الشركات الصناعية يحتاج إلى مراقبة وذلك من حيث ضبط وترشيد الإنفاق والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة دفعاً لتطوير الأداء المالي في الشركة. ويمكن حصر مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1- هل تؤدي الرقابة الداخلية دورها في رفع الكفاءة في الرقابة على الأداء المالي بالشركات الصناعية؟

2- هل تهتم إدارة الشركات الصناعية بتطبيق اللوائح والقوانين المالية على المستويات الإدارية المختلفة بالشركة؟

3- هل تهتم دائرة الرقابة الداخلية بالشركات الصناعية بتدريب وتأهيل الكادر البشري لضبط وترشيد وتطوير الأداء المالي؟

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية هذا البحث من الناحية العلمية في بيان المفهوم اللغوي والفني للرقابة المالية وأهميتها من النواحي المالية والإدارية.

الأهمية العملية:

تكمن أهمية هذا البحث من الناحية العملية في إنها تعتبر محاولة ميدانية تسهم في تشجيع إجراء مزيد من الدراسات المحاسبية المقارنة في مجال الرقابة الداخلية.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- معرفة مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المتبع بالشركات الصناعية في الرقابة على الأداء المالي.
- 2- معرفة مدى تطبيق الشركات الصناعية للوائح والقوانين المادية والإدارية على المستويات الإدارية المختلفة بالشركات الصناعية.
- 3- تحديد أهمية تدريب وتأهيل الكادر البشري وإبراز دوره في ضبط وترشيد وتطوير الأداء المالي.

فرضيات البحث:

يسعى البحث إلى إختبار الفرضيات التالية:

- 1- نظام الرقابة الداخلية للشركات الصناعية يساهم في رفع كفاءة الرقابة على الأداء المالي.
- 2- إدارة الشركات الصناعية تهتم بتطبيق اللوائح والإجراءات المالية مما يؤدي إلى تقويم الأداء المالي.
- 3- إدارة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية تهتم بتدريب الكادر البشري مما يؤثر على دوره في الرقابة على الأداء المالي.

مناهج البحث:

يستخدم المنهج التاريخي لعرض وتحليل الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لتحديد محاور المشكلة وصياغة الفرضيات ، المنهج الإستقرائي لإختبار

الفرضيات ، المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة باستخدام إستمارة إستبانة بالإضافة إلى الإطلاع على المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بالبحث.

حدود البحث:

الحدود المكانية: شركة البجراوية لتصنيع معدات النفط والغاز -الخرطوم.

الحدو الزمانية: 2016م-2017م

أدوات جمع البيانات:

يتم جمع البيانات باستخدام الأدوات الآتية:

- البيانات الأولية عن طريق الإستبانة.
- البيانات الثانوية عن طريق الكتب والمراجع والبحوث العلمية وتقارير الإدارة الخاصة بشركة البجراوية الصناعية.

هيكل البحث:

يشتمل البحث على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، المقدمة وتشتمل على الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، الفصل الأول بعنوان الرقابة الداخلية ويقسم إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول يتناول مفهوم وأهداف وأهمية الرقابة الداخلية ، ويتناول المبحث الثاني عناصر وأنواع الرقابة الداخلية ويتناول المبحث الثالث مقومات وإجراءات الرقابة الداخلية ، الفصل الثاني بعنوان تقويم الأداء المالي ويقسم إلى ثلاث مباحث ، المبحث الاول يتناول مفهوم وأهداف تقويم الأداء المالي ويتناول المبحث الثاني أهمية ومراحل ومبادئ تقويم الأداء المالي ، ويتناول المبحث الثالث طرق وأساليب ومؤشرات تقويم الأداء المالي ، الفصل الثالث الدارسة الميدانية ويتناول ثلاث مباحث ، المبحث الأول التعريف بالشركة البجراوية لتصنيع المعدات ، والمبحث الثاني تحليل البيانات وإختبار الفرضيات والمبحث الثالث الخاتمة والتي تحتوي على النتائج والتوصيات.

ثانيا: الدراسات السابقة:

إطلع الباحثين على مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتمثلت هذه الدراسات في ما يلي:

1/ دراسة محمد علي سليمان (1983)⁽¹⁾

تناولت الدراسة أنظمة الرقابة الداخلية وما تواجهه من قصور في حال استخدامها للأساليب التقليدية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الفروض السلوكية التي تحكم تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية.

تمثلت مشكلة الدراسة فيما تعانيه الرقابة الداخلية من نواحي القصور عند استخدامها للأساليب التقليدية وقوائم الإستقصاء لفحص النظام المحاسبي ، دراسة الخرائط التنظيمية ، خرائط التدفق ، في عملية فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: من المهم للمراجع الخارجي فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: من أهم أعمال المراجع الخارجي فحص وتقييم أنظم الرقابة الداخلية وأن مفهوم الرقابة الداخلية تشمل جوانب فنية وسلوكية.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات وذلك كالاتي: معالجة نواحي القصور التي تعاني منها الأساليب التقليدية والرياضية ، اقترضت الدراسة أسلوب يعتمد على دراسة المفاهيم السلوكية التي يركز عليها عند تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية.

يتفق الباحثين مع هذه الدراسة في تناولها لفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ويختلف الباحثين في إستخدام الأساليب المالية والإدارية في حين استخدام الأساليب الفنية والسلوكية في هذه الدراسة.

(¹) محمود علي سليمان غربية ، فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لأغراض المراجعة الخارجية بإستخدام المفاهيم السلوكية ، (رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، مكتبة التجارة ، 1983م).

2/ دراسة إنشراح أحمد شريف عثمان (2001م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة إهتمام الكثير من المنظمات الصناعية والتجارية في السودان بمتابعة الإلتزام بمقومات نظام الرقابة الداخلية الموضوع من قبلها ومدى كفاءة هذا النظام. هدفت الدراسة للتأكد من مدى تفاعل أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركات مع البيئة المحيطة والمشكلات الطارئة.

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود نظام رقابة داخلية يستند للأسس العلمية وهي بالكثير من المنشآت التجارية والصناعية وذلك من الناحيتين النظرية والعملية وقد تكمن المشكلة في الاثنین معاً وهو الأسوأ.

اختبرت الدراسة فرضية واحدة وهي : يوجد نظام سليم للمراجعة الداخلية بالشركة (شركة سكر كنانة).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال تحليل المعلومات المتاحة أهمها توافر نظام سليم للمراجعة الداخلية بالشركة (شركة سكر كنانة) وأن هذا النظام يعمل بكفاءة فوق الوسط وعليه فقط اتضح أن هنالك تحركات تتمثل في إضافة المراجع الداخلي في القيام بتقييم جودة الأداء بالمستويات المحددة وقيامه بالجرد للنقدية والخزينة.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها : ضرورة مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بصورة دورية لضمان مواكبتها وتأديتها للغرض المنشود ، إجراء تنقلات دورية بين الموظفين بحيث لا يتعارض مع حسن سير العمل ، ضرورة إستكمال النقص في فعالية الأداء يعطي الدورات من خلال التخطيط والتدريب ، ألا يعهد للمسؤولين عن دفع المرتبات والأجور بمسؤوليات في مجال إعداد المرتبات.

يتفق الباحثين مع هذه الدراسة في تناولها لجانب الرقابة الداخلية وتقويمه وكذلك كون الشركة صناعية ويختلفون معها في مجال الصناعة فهذه الدراسة لدراسة حالة شركة سكر كنانة ودراسة الباحثين حول شركة البجراوية الصناعية التي تنتج المواد الآلية.

(¹) إنشراح أحمد شريف عثمان ، تقييم نظام الرقابة الداخلية ، دراسة حالة شركة سكر كنانة (رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2001م).

3/ دراسة شرف الدين محمد خير (2001م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة دور الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في الرقابة على تنفيذ الموازنة وإلى أي مدى تمكنت الإدارة العامة من تحقيق أهدافها والقيام بواجباتها وذلك من خلال إجراء الدراسة على لائحة وزارة المالية والإقتصاد الوطني في السودان لعام 1997م.

وقد هدفت الدراسة للتأكد من التزام وزارة المالية والإقتصاد الوطني في السودان من عدمه بالإشارة في لوائحها المالية الصادرة إلى المراجعة الداخلية كتنظيم مستقل يتبع لوزارة المالية أو أية منشأة حكومية أخرى وتمثلت مشكلة الدراسة في خلو اللائحة المالية الصادرة عن وزارة المالية والإقتصاد الوطني في السودان من الإشارة إلى المراجعة الداخلية كتنظيم مستقل يتبع للوزارة أو أي منشأة حكومية أخرى خلال الفترة المعنية.

إختبرت الدراسة فرضية مواكبة لائحة المراجعة الداخلية لوزارة المالية والإقتصاد الوطني في السودان في فترة الدراسة للتطورات التي توصلت إليها المراجعة الداخلية علمياً أم لا.

توصلت الدراسة إلى أن لائحة المراجعة الداخلية لعام 1997م لم تواكب التطورات العلمية التي توصلت إليها المراجع الداخلية علمياً من حيث الأهداف والمفهوم والوظائف والأهداف ، وإقتصار عمليات المراجعة الداخلية على مراجعة الحسابات (أي القيام بالمراجعة الحسابية والمحاسبية فقط) وهي الوظيفة التقليدية للمراجعة الداخلية ، ولا يتم الإلتزام والتقيد بتطبيق لائحة المراجعة الداخلية لعام 1997م.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها تعديل لائحة المراجعة الداخلية لعام 1997م حتى تواكب وتستوعب التطورات العالمية ، وأن يتم بجلاء تحديد علاقة الإدارة العامة للمراجعة الداخلية بوحدات المراجعة الداخلية بالهيئات والمؤسسات والشركات والولايات بشكل يمكن من معرفة شكل وظيفة هذه العلاقة وواجبات وحقوق كل منها تجاه الآخر.

يتفق الباحثين مع هذه الدراسة في تناولها لدور المراجعة الداخلية في تنفيذ الموازنة العامة ويتميزون عنها في دراسة دور الرقابة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي للشركات الصناعية.

(¹) شرف الدين محمد خير علي ، دور المراجعة الداخلية في الرقابة على تنفيذ الموازنة العادة بالتطبيق على وزارة المالية الاتحادية ، (رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، 2001م).

4/ دراسة نجاه على التوم حامد (2002م)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة تقييم مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على عمل المراجع الخارجي.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض الرقابة الداخلية وموقف مراجع الحسابات منها من الناحية النظرية ، كما تهدف إلى معرفة الرقابة ومعالجة البيانات بالإضافة إلى أهداف أخرى.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية هل هو ناتج عن عدم وجود لوائح تنظيم عمل الرقابة الداخلية أم أن الكادر البشري غير مؤهل لأداء عملية الرقابة أم أن هناك إغفال تام للوائح الموجودة بالمنشأة.

أختبرت الدراسة الفرضيات التالية: نظام الرقابة الداخلية الجيد يؤدي إلى تقليل الجهد المبذول وسرعة إنجاز أعمال المراجعة وذلك عن طريق إختيار العينات الإحصائية الممثلة تمثيلاً جيداً، ضعف أنظمة الرقابة الداخلية الناتج عن عدم تأهيل الكادر البشري يؤدي إلى قيادة الجهد المبذول الأمر الذي يؤدي إلى تاخر عملية المواجهة، تعدي مواطن ضعف الرقابة الداخلية الناتجة عن عدم وجود اللوائح المتعلقة بالعمل ، إلى تحقيق جوهري في البيانات المالية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن نظام الرقابة الداخلية الجيد يؤدي إلى تقليل الجهد المبذول وسرعة إنجاز أعمال المراجعة وذلك عن طريق إختيار العينات الإحصائية الممثلة تمثيلاً جيداً، أن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية الناتج عن عدم تأهيل الكادر البشري يؤدي إلى زيادة الجهد المبذول الأمر الذي يؤدي إلى تأخر عملية المراجعة ، تقوية مواطن ضعف الرقابة الداخلية الناتجة عن عدم وجود اللوائح المتعلقة بالعمل ، إلى تحقيق الجودة في البيانات المالية.

أوصت الدراسة بالعمل على تأهيل وإستغلال المراجعة الداخلية وإعادة النظر في النظام المحاسبي المعمول في الشركة ، وضرورة التقيد بالقوانين واللوائح الخاصة ، شراء الأصول الثابتة.

يتفق الباحثين مع هذه الدراسة في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ويختلف الباحثين في تناول تقييم الأداء المالي .

(¹) نجاه على التوم حامد (2002م) ، تقييم مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على عمل المراجع الخارجي ، دراسة حالة شركة السودان للحبوب الزيتية للفترة من (98-2000م) ، (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة غير منشور) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، (2002م).

5/ دراسة أكرم إبراهيم حماد (2003م):⁽¹⁾

تناولت الدراسة دور الرقابة المالية في تطوير الأداء المالي في القطاع الحكومي في فلسطين ، هدفت هذه الدراسة لتقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي من خلال الخصائص التي جعلته فعالاً في فلسطين والعوامل التي تحد من فعاليته وسبل تلافيها وتحسين وتطوير الأداء مع الأخذ بالتوصيات لزيادة فاعلية الرقابة الداخلية المالية وزيادة فاعلية الرقابة المالية الحكومية.

تمثلت مشكلة الدراسة في وضع إطار عام لتقويم منهج الرقابة الإدارية المالية في القطاع الحكومي في فلسطين .

اختبرت الدراسة فرضية ضعف كفاءة وفاعلية العمل الرقابي يؤثر في الأداء المالي وكذلك تطبيق الضوابط الرقابية ووجود العديد من المعوقات السياسية والإقتصادية ومعوقات أخرى و ورود الإختلال وضعف السلطة التنفيذية وضعف أو قوة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ضعف كفاءة وفاعلية العمل الرقابي ، عدم تطبيق الضوابط الرقابية العامة ووجود العديد من المعوقات السياسية والإقتصادية والتشريعية والتنظيمية والإدارية ووجود الإختلال وضعف السلطة التنفيذية ، إضافة إلى ضعف النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات وهي كالآتي: تقوية كفاءة وفاعلية العمل الرقابي، ضرورة تطبيق الضوابط الرقابية العامة وإيجاد الحلول المناسبة للمعوقات وتقوية السلطة التنفيذية والنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية.

يتفق الباحثين مع هذه الدراسة في كيفية تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي في فلسطين ويتميز عنها في التعرف على الدور الرقابي الذي تقوم به الرقابة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي في الشركات الصناعي.

(¹) أكرم إبراهيم حماد ، تقويم منهج الرقابة المالية في القاع الحكومي في فلسطين ، (رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2003م).

6/ دراسة نور الشام محمود حسن عبد الله ، (2005م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي. هدفت الدراسة إلى التأكد من كفاية أنظمة الرقابة الداخلية ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن الضعف في طرق ووسائل الفحص والتقويم وعدم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية يؤدي إلى وجود خلل في الأداء المالي.

اختبرت الدراسة فرضية أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يقلل من نطاق فحص المراجع الخارجي وكذلك أن المراجعة الداخلية الفعالة ذات أثر إيجابي وتقوم الأداء المالي المصرفي وكذلك فرضية أن التأهيل العلمي وإستخدام الأساليب الحديثة يساعد في ترقية أداء المراجعة الداخلية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي: يساعد نظام الرقابة الداخلية الفعال المراجع الخارجي وذلك بتقليل نطاق فحصه وإختباراته ، نظام الرقابة الداخلية الفعال من حيث موقعه ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف يساعد في تقويم الأداء المالي ويقلل من فرص الإختلاس والغش والتزوير والحفاظ على أموال وممتلكات المصرف، ضرورة رفع مستوى التأهيل الأكاديمي والفني بالإضافة إلى الإلمام بإستخدام الوسائل الحديثة مثل الحاسب الآلي وضرورة إستمرارية التدريب لمواكبة العصر.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: أن نظام الرقابة الداخلية كلما كان كفاء وفعال ساعد ذلك المراجع في تقليل فحصه وإختباراته لذلك لابد من أن يكون نظام الرقاب الداخلية كفاء وفعال، لابد من التحديد الواضح والدقيق للمسؤوليات وفصل السلطات لأن ذلك يساعد في التقليل من حالات الغش وحوادث الأخطاء سواء كانت مستمرة أو غير مستمرة.

يتفق الباحثين مع هذه الدراسة في تناولها لدور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي ويتميزون عنها في مجال البحث حيث تناولت هذه الدراسة دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي ودراسة الباحثين تتناول دور الرقابة في تقويم الأداء المالي في الشركات الصناعية.

(¹) نور الشام محمود حسن عبد الله ، دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2005م).

7/ دراسة إشتعال طه فضل المولى (2006م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة دور تقارير المراجعة الداخلية لرفع فاعلية وكفاءة العمل الإداري ، لقد هدفت الدراسة إلى دراسة مفهوم المراجعة الداخلية وإعداد تقاريرها بالإضافة إلى التعرف على دور وأهمية تقارير المراجعة الداخلية في فاعلية وكفاءة العمل الإداري، وكذلك توضيح المفاهيم الحديثة للمراجعة الداخلية ومدى تأثير تقاريرها على العمل الإداري ،حيث تمثلت مشكلة الدراسة في محدودية مجال المراجعة الداخلية وتركيزها على الجوانب المحاسبية والمالية فقط لمعظم الوحدات الإقتصادية.

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار مدى صحة الفرضيات الآتية: تعتبر المراجعة الداخلية إحدى المقومات الإدارية لنظام الرقابة في الوحدات الإقتصادية، أن تقارير المراجعة الداخلية تعطي مؤشرات عن مدى التزام الإدارات بالقيام بمسؤولياتها وفق الخطط والسياسات الموضوعة، تؤدي تقارير المراجعة الداخلية دوراً كبيراً في رفع كفاءة وفاعلية العمل الإداري.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن المراجعة الداخلية أداة رقابية وإحدى المقومات الإدارية لغرض فحص وتقويم جميع الأنظمة الرقابية التي كونتها الإدارة، أن تقارير المراجعة الداخلية تعطي مؤشرات عن مدى التزام الإدارة العليا والأقسام الأخرى في القيام بمسؤولياتها وفقاً للخطط والإجراءات والسياسات الموضوعة، أن تقارير المراجعة الداخلية تؤدي إلى تحسين وزيادة فاعلية وكفاءة العمل الإداري.

أوصت الدراسة بالآتي: ضرورة تطبيق المراجعة الداخلية في الوحدات الإقتصادية وفقاً للمفاهيم التقليدية والحديثة معاً، ضرورة إلتزام الوحدات الإقتصادية بتوسيع نطاق المراجعة الداخلية لتشمل تقويم أداء العمليات للوقوف على مدى فاعلية وكفاءة الأداء ، إضافة إلى الجوانب المحاسبية والمالية. ضرورة قيام دورات تأهيلية بصورة مستمرة للمراجعين الداخليين لمواكبة التطورات التي تطرأ على مهنة المراجعة الداخلية.

يتفق الباحثين مع هذه الدراسة في دور تقارير المراجعة الداخلية في رفع فاعلية وكفاءة العمل الإداري ، في حين أن دراسة الباحثين تتناول دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي.

(¹) إشتعال طه فضل المولى محمد ، دور تقارير المراجعة الداخلية في رفع فاعلية وكفاءة العمل الإداري ، (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة غير منشور ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا 2006م).

8/ دراسة عاصم إبراهيم يوسف (2007م):⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة الرقابة على المال العام والدور الكبير الذي تقوم به المراجعة الداخلية في الحفاظ على المال العام ، والأسس واللوائح الكفيلة بحفظه ، وهدفت إلى التأكد من وجود الكفاءات لدى العاملين في مجال المراجعة الداخلية بالصندوق ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم توفر الخبرة الكافية لدى بعض المراجعين الداخليين بالصندوق بالإضافة إلى أن التعامل غير الجيد لدى بعض المراجعين والمحاسبين بالصندوق يؤدي إلى ضعف المواجهة الداخلية ، وعدم إهتمام الإدارة بأصول المراجعة الداخلية.

اختبرات الدراسة الفرضيات التالية: غياب الهيكل التنظيمي بالصندوق يؤدي إلى ضعف المراجعة الداخلية، غياب التدريب الجيد للكادر البشري بالمراجعة الداخلية يؤدي إلى ضعف الرقابة الداخلية، عدم الإحتفاظ الجيد بسجلات العملات لا يمكن من إتخاذ القرارات المناسبة مما يؤدي إلى ضياع الحقوق.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: يتمثل دور المراجعة الداخلية في مراجعة الإيرادات والمصروفات اليومية دون مراجعة التساريح بالصندوق، التنقلات من قبل وزارة المالية للمراجعين الداخليين خلال العام أدت إلى عدم إلمام المراجعين بالمعلومات الكافية بالصندوق خلال العام، نظام المراجعة الداخلية الجيد يوفر السلامة والإطمئنان للإدارة وبيئة العمل بالصندوق.

أوصت الدراسة بضرورة وضع رقابة قوية للحفاظ على أصول الصندوق من السرقات وخاصة المشاريع ، وتفعلي تحصيل الأقساط والمتأخرات شهرياً حتى لا تتراكم على المواطنين مما يصعب عليهم دفعها ، كذلك لابد للمراجعة الداخلية من أن تقوم بمراجعة الإيرادات والمصروفات يومياً.

يتفق الباحثين امع الدراسة في أهمية دور المراجعة الداخلية في الرقابة على المال ، وتتميز دراسة الباحثين عن هذه الدراسة في مجال البحث حيث يتناول الباحثين القطاع الصناعي في حين تناولت هذه الدراسة القطاع العام.

(¹) عاصم إبراهيم محمد يوسف ، دور المراجعة الداخلية في الرقابة على المال العام ، دراسة حالة صندوق الإسكان والتعمير (رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2007م).

9/ دراسة أسامة محمد صالح (2008م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على كفاءة نظام الرقابة الداخلية في قطاع المصارف السودانية.

هدفت الدراسة إلى معرفة ودراسة مفهوم وأهمية الحوكمة وأثرها في تفعيل نظام الرقابة الداخلية. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم التفصيل والإلتزام بالسياسات السليمة وضعف نظام الرقابة الداخلية وإنعدام الثقة في مخرجات النظام المحاسبي التي تقدمها الشركات للمستخدمين أدى بدوره إلى تدهور الشركات وإفلاسها وفقدان الثقة من قبل المستخدمين المختلفين.

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: توجد علاقة بين مفهوم الحوكمة ونظام الرقابة الداخلية ، تطبيق الحوكمة بالمصارف ينقص من فاعلية نظام الرقابة الداخلية، تطبيقها يزيد من درجة الإعتماد على المعلومات المحاسبية مما يساعد على إتخاذ القرارات الإدارية بالنسبة للمستخدمين. توصلت الدراسة بعد اختبار الفرضيات إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة بين مفهوم الحوكمة ونظام الرقابة الداخلية، تطبيق الحوكمة بالمصارف يزيد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية، تطبيقها يزيد من درجة الإعتماد على المعلومات المحاسبية مما يساعد على إتخاذ القرارات الإدارية بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

أوصت الدراسة على مراقبة المصارف مراقبة لصيغة للتأكد من تطبيق الحوكمة وقواعدها وضرورة تدريب جميع الموظفين بالمصارف السودانية ويجب أن يتبع نظام الرقابة الداخلية لمجلس الإدارة بجميع المصارف السودانية.

يتفق الباحثين مع هذه الدراسة في أنها تهتم بأثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على كفاءة نظام الرقابة الداخلية بينما تختلف عنها في أن دراسة الباحثين تهتم بدور الرقابة الداخلية على تقويم كفاءة الأداء المالي.

(1) أسامة محمد صالح ، أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة نظام الرقابة الداخلية في قطاع المصارف السودانية ، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير ، منشورة ، 2008م).

10/ دراسة محاسن أحمد محمد سلامة ، (2009م) (1)

تناولت الدراسة دور الموازنات التخطيطية في الرقابة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي في القطاع العام بالتطبيق على جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى أن التقدير أو التخطيط للموازنة المقبلة يتم على أساس سنوات سابقة قد تؤدي إلى ظهور الموازنة بشكل تقليدي نمطي وبالتالي قد لا يؤدي إلى تحقيق هدفها

تتمثل مشكلة الدراسة في: هل تقوم الموازنات التخطيطية بدور فاعل في عملية الرقابة وتقييم الاداء في القطاع العام بمؤسسات التعليم العالي؟ ، هل الموازنات التخطيطية المعدة من قبل مؤسسات التعليم العالي بالقطاع العام بشكلها التقليدي تحقق اهداف الموازنات وتعكس الأنشطة الحقيقية التي تقوم بها؟ ، هل تعمل الموازنات التخطيطية كأداة لرقابة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي؟، هل التخطيط الجيد يدل على كفاءة الإدارة ؟

هدفت الدراسة إلى: وجود معيار محدد لقياس الكفاءة وتقييم الأداء عن طريق الموازنات التخطيطية مع تحديد العوامل التي تساعد في رفع كفاءة أداء الوحدات الحكومية وذلك عن طريق المقارنات بفترات سابقة مع معرفة فاعلية استخدامها ، وضع اطار عملي يحكم الموازنات والمعايير كأدوات لتقييم الاداء في المنشأة، التخطيط الشامل لجميع الأنشطة والموارد التي تساعد على القيام بوظيفة الرقابة ومن ثم تحقيق أهداف المشروع المختلفة، التحقق من أن الموازنة التخطيطية تمثل عنصر رقابي على الأداء وتحقيق الرقابة الذاتية.

تمثلت فرضيات الدراسة في أن الموازنات التخطيطية المعدة من قبل الوحدات الحكومية بشكلها التقليدي لا تعكس الأنشطة الحقيقية والفاعلية التي تقوم بها الوحدات الحكومية، تقوم الموازنات التخطيطية بدور فاعل في عملية الرقابة وتقييم الأداء في مؤسسات التعليم العالي بالقطاع العام، استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للتخطيط والرقابة بمؤسسات التعليم العالي في القطاع العام يزيد من كفاءتها ، الإدارة التي تتسق وتشرك كل الإدارات في إعداد الموازنات التخطيطية تكون إدارة ناجحة في تحقيق أهدافها.

(¹) محاسن أحمد محمد سلامة ، الموازنات التخطيطية ودورها في الرقابة وتقييم الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي بالسودان (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الدراسات العليا ، 2009م).

ومن توصيات الدراسة: تدريب العاملين باستمرار مع الإهتمام بأوضاعهم المادية والوظيفية والاجتماعية. متابعة الأداء المالى بالتقارير الدورية والإهتمام بأساليب المراجعة الداخلية. يتفق الباحثين مع هذه الدراسة في تقييم كفاءة الأداء المالى بإستخدام أسلوب الموازنات التخطيطية بينما نختلف عنها في أن دراسة الباحثين تهتم بمعرفة دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالى.

الفصل الأول

الرقابة الداخلية

يتناول الباحثين في هذا الجزء مفهوم وأهداف وأنواع وعناصر ومقومات وإجراءات الرقابة الداخلية وذلك كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأهمية الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: عناصر وأنواع الرقابة الداخلي

المبحث الثالث: مقومات وإجراءات الرقابة الداخلية

المبحث الأول

مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية

مدخل:

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة البداية بالنسبة لمهام مراقب الحسابات ، والأساس الذي تركز عليه عند إعدادة لبرنامج المراجعة ، وتحديد لمدى الإختبارات التي سيقوم بها.⁽¹⁾ يحقق وجود نظام فعال وكفء للرقابة الداخلية في أي شركة الحماية لأصحاب المصلحة في الشركة وبصفة خاصة المساهمين والمستثمرين وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة مثل البنوك والدائنون والعمال.

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي شركة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة، حيث أن نظام الرقابة الداخلية هو النظام الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ قرارات الإستثمار والإلتزام السليمة.

مفهوم الرقابة:

الرقابة لغة:

الرقابة في اللغة العربية هي الحراسة ، الإنتظار ، الملاحظة ، مخافة الله ، فقد جاء في المعجم العربي الميسر: رقب رقبا ، الرقابة : رقبه أي إنتظره ، حفظه ، ورقب مراقبة : من يلاحظ أمراً أو يحرسه ، مراقب الحسابات: محاسب متخصص يراجع الشركة ويتأكد من سلامتها.

لقد ورد لفظ الرقابة في القرآن الكريم في عدة سور منها قال تعالى ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ۚ إِنَّ آعِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ (سورة المائدة ، الآية "117")

الرقيب هنا تعني الحافظ قال ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ (سورة القصص: الآية "21") ، والرقابة هنا بمعنى الإحتراس والتحوط.⁽²⁾

(1) د. فتحي رزق السوافيري ، الرقابة والمراجعة الداخلية (الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية) ص ، 17.
(2) نقلا عن دراسة يوسف محبوب بابكر مصطفى ، الرقابة الداخلية ودورها في تقويم الأداء المالي بالوحدات الحكومية، (رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2010م).

الرقابة اصطلاحاً:

تمثل الرقابة مفهوم إداري بمعنى أن الرقابة عنصر من عناصر نشاط الإدارة ، ويمكن تقسيم الإدارة (النشاط الإداري) إلى أربعة عناصر رئيسية:

أولاً: التخطيط :

ويشمل تحديد الأهداف ورسم السياسات وإقرار الإجراءات ووضع البرامج الزمنية والخطط.

ثانياً: التنظيم:

ويشمل تصميم الهيكل التنظيمي (بمعنى أن تحدد المسؤوليات والسلطات للأفراد القائمين بالعمل) وتنمية الهيئة الإدارية (أي العاملين بالمشروع).

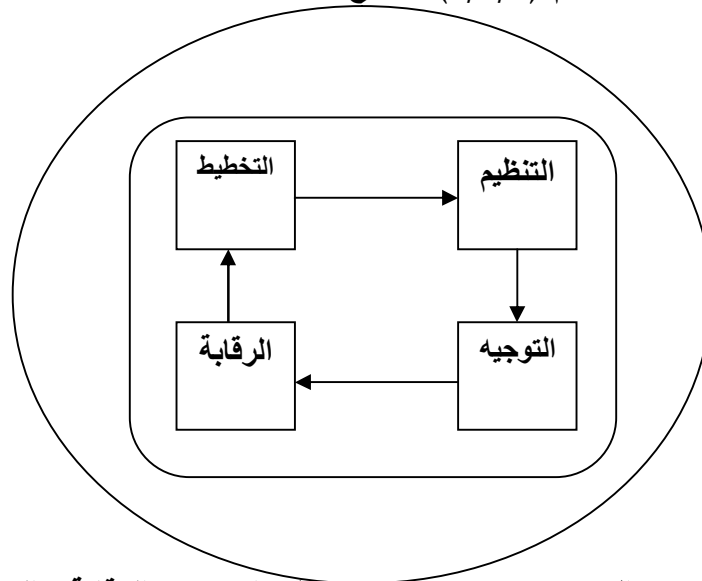
ثالثاً: التوجيه:

ويشمل إرشاد المرؤوسين في تنفيذهم للأعمال ورفع روحهم المعنوية .

رابعاً: الرقابة:

وتتيح الرقابة التأكد من أن العمل الذي يتم يطابق ما توقع أن يكون عليه وهي تشمل تحديد معايير رقابية ، قياس النتائج لمعرفة أي خروج عن المتوقع والتعرف على أسبابه والعمل على تصحيحه.

شكل رقم (1/1/1) يوضح العلاقة بين عناصر العملية الإدارية



المصدر: أ.د. محمد الحسن ، ود. فتحي رزق السوافيري ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، (الدار الجامعية ، 84 شارع فتحين غنيم ، تأسيس سابقاً ، 2004م) ، ص15.

وكي يحقق المشروع أهداف والتي قد تتمثل في تحقيق الربح أو إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع أو تقديم خدمة أو مجموعة من الخدمات يحتاجها المجتمع بمواصفات وكميات محددة وبمستوى

جودة معينة ، على أن يوجه إمكانياته المادية والبشرية وفقاً لخطة موضوعة مقدماً وطريقة لتنفيذ الخطة لكي يلتزم بها جميع من سيشتركون في تنفيذ البرنامج وتحديد دور كل فرد في المشروع في هذا البرنامج ، أي تحديد دوره في التنفيذ والتخطيط يتبعه متابعة التنفيذ ، أي تنفيذ البرامج المترتبة على التخطيط والالتزام بالسياسات التي وضعتها إدارة المشروع حتى يمكن تنفيذ الخطة. يتمثل مفهوم الرقابة في مجموعة من الأعمال التي تتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة وتحليل الأرقام المسجلة للتعرف على مدلولاتها ، ثم إتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنمية تحقيق الأهداف..ومعالجة أي قصور في تحقيق هذه الأهداف.

تتلخص الوظيفة الإدارية للرقابة في التأكد من أن يتم أو تم من عمل مطابق لما أريد إتمامه.

ويعني هذا التعريف أن الرقابة:

قد تصاحب التنفيذ أي تتم أثناء التنفيذ للتأكد من أن ما يتم مطابق لما أريد إتمامه ، أو قد تتم الرقابة بعد التنفيذ للتأكد من أن ما تم مطابق لما أريد إتمامه.

ومن الأمثلة العامة والبسيطة للذين يراقبون أثناء التنفيذ قائد السفينة فهو يقرأ المؤشرات لمعرفة ما إذا كان يسير على الخط الذي يوصل للميناء ويقوم باتخاذ اللازم لتصحيح أي انحراف في سير السفينة.

فعملية الرقابة عملية مستمرة طالما أن هناك أعمال تتم ، بمعنى أن الرقابة لا تتم في نهاية فترة معينة وإنما هي مستمرة أو ملازمة للتخطيط الذي سبق التنفيذ ، والتنفيذ الذي يلي التخطيط. ويقوم كل إداري بعملية الرقابة في حدود الخطط التي تتعلق بإدارته ، فالإدارة العليا في أي مشروع تراقب أعمال المشروع ككل ، ومديرو الإدارات يقومون بالإدارة في حدود إدارتهم، وعليه فإن الرقابة تشمل جميع مجالات المشروع.⁽¹⁾

مفهوم الرقابة الداخلية:

لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق Committee on Auditing Procedures المنبثقة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA الرقابة الداخلية على أنها تمثل الخطة التنظيمية ووسائل

(1) أ.د. عبد الفتاح محمد الصحن ، ود. فتحي رزق السوافيري ، الرقابة والمراجعة الداخلية (الدار الجامعية ، 84 ، شارع زكريا غنيم ، تأنيس سابقاً ، 2004م)، ص 11-13.

التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من وقتها ومدى الإعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.⁽¹⁾

تطور مفهوم الرقابة الداخلية:⁽²⁾

أصدر مجمع المحاسبين الأمريكي تعريفاً للرقابة الداخلية بأنها " مجموعة المقاييس والطرق التي تتبناها المنشأة بقصد حماية أصولها من نقدية وغيرها ، وضمان الدقة الحسابية كما هو مقيد بالدفاتر والسجلات".

وعلى هذا الأساس لقد كان الهدف من هذا التعريف هو : (حماية أصول المنشأة والتأكد من الدقة الحسابية للبيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات).

وكان إصطلاح الرقابة الداخلية ، يستخدم في ذلك الوقت كترادف لإصطلاح الضبط الداخلي ، الذي يهدف إلى التقليل من الأخطاء والغش وحماية الأصول من سوء الإستخدام والسرقة والضياع.

وقد طرأ على مفهوم الرقابة توسع ، كنتيجة طبيعية للتطور الذي لحق بالمنشآت وأنظمتها الداخلية ، بحيث أصبح مفهوم الضبط الداخلي إحدى حلقات نظام الرقابة الداخلية ، وقد أصدر مجمع المحاسبين الأمريكي نشرة خاصة بالرقابة الداخلية ، أشار فيها إلى " أن الرقابة الداخلية تتضمن خطة التنظيم وكل ما يرتبط بها من الوسائل والمقاييس التي تستخدم في المنشأة بقصد حماية الأصول وضمان الدقة الحسابية للبيانات المحاسبية والإعتماد عليها ، كما تهدف إلى الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع السير حسب السياسات الإدارية المرسومة".

يتضح من هذا التعريف أن نظام الرقابة الداخلية أصبح يمتد بحيث يشمل على : وظائف الإدارات المحاسبية المالية ومجالات أخرى مثل : الموازنات التخطيطية ، والتكاليف المعيارية والتقارير الدورية عن العمليات والتحليلات الإحصائية ، كما يشمل على برامج التدريب وكل وسائل تقييم الكفاءة الإنتاجية وتحقيق السياسات الإدارية.

(1) أ.د. خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، (عمان ، دار وائل للنشر)، ص 228
(2) د. حسام إبراهيم حسن ، تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق ، (الجزء الأول ، دار البداية ، الطبعة الأولى ، 2010م/ 1431هـ ، ص155).

الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية:⁽¹⁾

- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.
 - حماية أصول المشروع من الإختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير بالمشروع.
 - التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الإعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.
 - رفع مستوى الكفاية الإنتاجية.
 - تشجيع الإلتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.
- يتضح من أهداف الرقابة الداخلية بالمفهوم الحديث ، أنها تغطي كافة جوانب التنظيم ونشاطاته الداخلية ، ليس فقط فيما يتعلق بالنظام المحاسبي ، وإنما الإهتمام بالنظام الإداري والوظائف المرتبطة به ، وبذلك أصبحت الرقابة الداخلية بمثابة الوسيلة الفعالة ، التي تمكن من توفير المعلومات الملائمة ، والحماية اللازمة لكافة الأصول ،وتقييم أداء كافة المستويات الإدارية ومراكز المسؤولية التابعة لها ، ومن ثم المساعدة في إتخاذ القرارات المشتقة من أهداف المنشأة.⁽²⁾

(1) أ.د. خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 229.

(2) د. حسام إبراهيم حسن ، مرجع سابق ، ص 151.

المبحث الثاني

مكونات وأنواع الرقابة الداخلية

يتناول الباحثين في هذا المبحث مكونات الرقابة الداخلية.

جدول رقم (1/2/1) يوضح مكونات الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية		
المكونات	وصف المكونات	تقسيمات فرعية إضافية (في حالة القابلية للتطبيق)
بيئة الرقابة	التصرفات، السياسات، والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا، وأعضاء مجلس الإدارة، وملاك الوحدة عن الرقابة وأهميتها.	مكونات فرعية لبيئة الرقابة، ● الامانة والقيم الاخلاقية. ● الالتزام بالاحلية والصلاحية. ● مشاركة مجلس الادارة او لجنة المراجعة. ● فلسفة الادارة واسلوب التشغيل. ● الهيكل التنظيمي. ● تخصيص السلطة والمسؤولية. ● سياسات وممارسات الموارد البشرية.
تقدير الخطر	تعريف وتحليل الادارة للاخطار المناسبة عند اعداد تسجيل، والتقرير عن العمليات المالية للوحة والحفاظ على المسؤولية عن الاصول المرتبطة بها.	مزايم الادارة التي يجب مقابلتها. ● الوجود او الحدوث. ● الاكتمال. ● الدقة. ● التوبيع. ● التوقيت. ● الترحيل والتلخيص.

المصدر: ألفين أرينز وجيمس لوباك ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة ، د. محمد محمد عبد القادر

الديسبي ، مراجعة د. أحمد حامد حجاج ، (المملكة العربية السعودية : الرياض) ، ص ص ، 391-

392.

أنواع الرقابة الداخلية:

يمكن التمييز بين نوعين من الرقابة الداخلية مما :

أ. الرقابة الداخلية الإدارية.

ب. الرقابة الداخلية المحاسبية.

ت. الضبط الداخلي.

تتمثل الرقابة الداخلية الإدارية في الخريطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تختص أساساً بالكفاية الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية. وهذه الإجراءات عادة ترتبط بطريقة غير مباشرة بالنواحي المالية والسجلات المحاسبية. ومن بين ما تشتمل عليه هذه الرقابة دراسة الزمن والحركة ، واستخدام طرق التحليل الإحصائي ، وإعداد مراجع تدريب العاملين ومراقبة الجودة.

وتتضمن الخطة التنظيمية للمشروع وما يرتبط بها من وسائل وإجراءات تهتم أساساً بتحقيق أكبر كفاية ممكنة مع ضمان الالتزام لتنفيذ السياسات الإدارية المقررة.

وتتحقق هذه الرقابة الإدارية من خلال تطبيق عدة وسائل ، لعل من أهمها:

- الموازنات ، والتكاليف المعيارية.
- التحليل الإحصائي .
- دراسة الأعمال (دراسة الوقت والحركة)
- الرقابة على الجودة.
- الرسوم الميدانية والأشكال التوضيحية ، وخرائط الهيكل التنظيمي للمشروع.
- برامج تدريب العاملين.
- تقارير الأداء والكفاءة.

ومما هو جدير بالذكر ، أن مثل هذه الوسائل وإجراءاتها إنما ترتبط بطريق غير مباشر مع السجلات والدفاتر المحاسبية ، مما أوجد لنا إتجاهين رئيسيين في تحديد دور المراجع الخارجي شأن الرقابة الإدارية هما⁽¹⁾:

⁽¹⁾د. فتحي رزق السوافيري ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، (الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2007م) ، ص27.

الأول: يرى عدم مسؤولية المراجع عن فحص وتقويم وسائل وإجراءات الرقابة الإدارية إستناداً إلى أن هدفها إداري بطبيعته فضلاً عن عدم تأثرها على برنامج المراجعة ، ويستثنى من ذلك أن يتبين المراجع في ظروف خاصة - أن الوسائل أو الإجراءات - أو بعضها لها تأثير أو علاقة على مدى تعبير القوائم المالية عما أعدت من أجله.⁽¹⁾

الثاني: يرى ضرورة قيام المراجع بفحص وتقويم وسائل وإجراءات الرقابة الإدارية ، وذلك أن خطط المشروع وسياساته تنعكس آثارها إنعكاساً مباشراً على نتائج نشاط المشروع وعلى مركزه المالي فضلاً عن أن دراسة قواعد وإجراءات الرقابة الإدارية إنما تهم المراجع ويسهم في تحديد حجم العيشة التي يختارها في برنامجه. ومن أمثلة ذلك:

- إجراء المطابقة بين الحسابات الإجمالية - الموجودة في دفتر الأستاذ العام - وبين الحسابات التفصيلية - في الدفاتر المساعدة أو التحليلية- وكذلك بين دفتر اليومية العام ودفاتر اليوميات المساعدة ، عند إتباع الطرق المحاسبية التي تحوي مثل هذه الأنواع من الدفاتر كالطريقة الفرنسية أو الإنجليزية.
- المطابقة بين أرصدة النقدية بالبنوك من خلال إعداد كشوف التسويق اللازمة لهذه الأرصدة بدفاتر المنشأة مع ما يرد عنها بكشوف حسابات البنوك.
- المطابقة بين أرصدة العملاء أو الموردين من خلال متابعة ما يرد في مصادقاتهم على الأرصدة المثبتة بدفاتر المنشأة.
- المطابقة بين نتيجة الجرد الفعلي لعناصر الأصول (كالنقدية بالصندوق ، والبضاعة بالمخازن) مع ما هو ثابت بالدفاتر والسجلات في نفس التاريخ.
- موازين المراجعة : بالمجاميع والأرصدة أو هما معاً ، على فترات دورية متعددة.
- إخضاع عمليات المنشأة للمراجعة الداخلية Internal audit .
- التحليل المالي وتفسير النتائج التي تحويها القوائم المالية.

(1) د. فتحي رزق السوافيري ، مرجع سابق ، ص27.

• الضبط الداخلي Internal Check⁽¹⁾

يقصد به كافة الوسائل والإجراءات التي تؤدي إلى الضبط التلقائي لعمليات المشروع بصفة مستمرة كأن يكون العمل الذي يقوم به أحد الأفراد بالمنشأة متمماً لعمل فرد آخر ومراقباً له في نفس الوقت تلقائياً ، مما يضمن حسن سير العمل والمحافظة على أموال المشروع وتلافي الوقوع في الأخطاء أو الغش أو اكتشافه في وقت ملائم إذا ما وقع فعلاً.

ومن المعروف أن الضبط يتحقق عادة من خلال:

- تقسيم العمل .
 - تحدد الاختصاصات والسلطات والمستويات بوضوح.
 - الفصل بين المسؤوليات الوظيفية المختلفة⁽²⁾.
- الجدول التالي يوضح الاختلاف بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية من ناحية طبيعتهما ، وأهدافهما ،

جدول رقم (2/2/1) يوضح المقارنة بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية

وجه المقارنة	الرقابة المحاسبية	الرقابة الإدارية
الهدف من الرقابة	- حماية الأصول من السرقة والضياع والإختلاس وسوء الإستخدام. - التحقيق من دقة المعلومات المالية الواردة في القوائم والتقارير المالية.	- التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية. - التحقق من الإلتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات التي وضعتها إدارة الشركة.
طبيعة عملية الرقابة	- التحقق من تنفيذ عمليات المنشأة وفقاً لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد من الإدارة. - التحقق من أن عمليات المنشأة قد تم تسجيلها في الدفاتر والسجلات طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.	- التحقق من تنفيذ وتطبيق الإجراءات والسياسات الإدارية.

المصدر: أ.د. عبد الوهاب نصر علي ود. شحاتة السيد شحاتة ، الرقابة والمراجعة الداخلية

والخارجية في بيئة التشغيل الإلكتروني.

(¹) حامد طلبة محمد أبو هيبه ، أصول المراجعة ، (زمزم ناشرين ، ص28-29)

(²) حامد طلبة محمد أبو هيبه ، مرجع سابق ، ص 29.

ونظراً لإرتباط الرقابة المحاسبية بالجوانب المالية والمحاسبية المتعلقة بالتحقق من حماية الأصول ، والتحقق من دقة المعلومات المالية الواردة في التقارير والقوائم المالية ، فإن مراجع الحسابات الخارجي يهتم بها ويقوم بتقييمها لتحديد درجة إعماده عليها تمهيداً لتحديد نطاق فحصه.

في حين لا تخضع الرقابة الإدارية لتقييم مراجع الحسابات فإن الرقابة الإدارية لها تأثير هام على سلامة السجلات والرقابة المالية ، كما في حالة ما إذا أوجد مراجع الحسابات الخارجي أن السجلات الإحصائية في أحد أقسام الإنتاج أو البيع قد تؤثر على المعلومات المالية.⁽¹⁾

(¹) أ.د. عبد الوهاب نصر علي ود. شحاتة السيد شحاتة ، الرقابة والمراجعة الداخلية والخارجية في بيئة التشغيل الإلكتروني ، (دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية 2014م) ص 84-85.

المبحث الثالث

مقومات وإجراءات الرقابة الداخلية

مقومات نظام الرقابة الداخلية:

يوجد عدد من الطرق والإجراءات اللازمة للتوصل إلى نظام سليم للرقابة الداخلية ، ولقد ورد في المقال الذي نشرته لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكيين بعنوان " الرقابة الداخلية" بأن النظام السليم للرقابة الداخلية يشمل على الأقل - على الخصائص الآتية:

1- خطة تنظيمية تقوم على الفصل بين الوظائف والمسؤوليات ، بحيث لا تتكرر عملية بكاملها في قسم واحد ، ومن أهم النقاط التي يهتم بها نظام الرقابة الداخلية فيما يختص بتقسيم الوظائف هي أنه لا يجب أن يسيطر قسم ما على السجلات المحاسبية المتعلقة بالعمليات التي يقوم بها. يجب أن تكون الخطة مرنة لمقابلة أي تطوير في المستقبل ، كما يجب أن تكون الخطة مرنة لمقابلة أي تطوير في المستقبل ، كذلك يجب أن تكون بسيطة وواضحة حتى يتفهمها العاملون بالمشروع. ويجب أن تحقق هذه الخطة الإستغلال الوظيفي بين الإدارات المختلفة كإدارات الإنتاج والإدارات التي تقوم بالمحافظة على أصول المشروع وأمواله كإدارة المراجعة الداخلية والإدارات المحاسبية الأخرى.

ومن ناحية أخرى فتوزيع العمل وتحديد المسؤوليات يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق التخصص ، وإمكان إجراء المراجعات التلقائية التي تؤدي إلى تحقيق الدقة وخفض المجهود الضائع الناتج من ازدواج العمل.

2- نظام لتحديد السلطات وكيفية إتمام تسجيل العمليات بحيث يكون من الممكن تحقيق رقابة محاسبية على الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، بحيث يتم تفويض السلطات للغير ، فإنه يجب التحقق من أن الأعمال تتم بطريقة مرضية.

3- قواعد ثابتة تتبع عند أداء الوظائف والمهام لكل قسم من الأقسام التنظيمية. فسلامة أداء الواجبات والوظائف في كل قسم تؤثر بدرجة كبيرة على فاعلية الرقابة الداخلية وعلى كفاية العمليات الناشئة عن هذا الأداء فلكي تتجنب المنشأة الأسئلة والمحاولات التي تهدف إلى نقل عبئ

مسئولية المقصر في الأداء من قسم إلى آخر أو شخص إلى آخر فإن تفويض السلطات والإجراءات والسياسات يجب أن تكون في صورة كتابية ويتم ذلك عن طريق خريطة التنظيم التي تضعها المنشأة لبيان خطوط المسؤولية، وكذلك التوصيف الكتابي للوظائف الذي يحدد الواجبات والمسئوليات لإفراد التنظيم داخل المنشأة (لموظفي المنشأة).⁽¹⁾

4. مجموعة من الأفراد على درجة من التأهيل للقيام بالمسئوليات الملقاة. ونود أن نشير هنا إلى أهمية العنصر البشري في نجاح نظام الرقابة الداخلية. ويتم عن طريق إعداد برامج تدريبية للموظفين الحاليين لرفع كفاءتهم وزيادة عدد الموظفين الصالحين لتحمل مسؤولية أكبر، إما الموظفون الجدد فيجب اختيارهم بدقة بعد اختبارات جادة وذلك حتى لا يتم تعيين سوى الأشخاص المؤهلين تأهيلاً يسمح لهم بتحمل مسئوليات وظيفتهم.

ويضيف البعض مقومات أخرى لنظام الرقابة الداخلية السليم نذكر منها:

1. نظام محاسبي سليم يستند على مجموعة متكاملة منتظمة من الدفاتر والسجلات ودورات مستندية دقيقة ودليل مبوب للحسابات روعي في وضعه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
2. إتباع نظام المراجعة الداخلية سواء أكانت مراجعة قبل الصرف أو بعده وذلك للتأكد من قانونية التصرفات وصحة اعتمادها.
3. استخدام كافة الوسائل الآلية والتي تساعد على صحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفتر وخلوها من الأخطاء والتلاعب.⁽²⁾

الإجراءات التنفيذية لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية وأسسها:

1/ إجراءات تتعلق بالتنظيم الإداري للمشرف: ⁽³⁾

- أ. - تحديد إختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل .
- ب. توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعملية ما من البداية للنهاية ، وبحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر .
- ت. توزيع المسئوليات بشكل واضح يساعد علي تحديد رتبة الخطأ والإهمال .

(¹) د. عبد المنعم محمود ، ود. عيسى أبو طيب ، المراجعة العلمية والعملية ، (القاهرة ، 1963) ، ص310.

(²) المرجع السابق ، ص311

(³) د. مصطفى يوسف كافي ، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية وإقتصاد المعرفة (مكتبة المجمع العربي ، 2014م-1435هـ) ص ص 180-181.

ث. تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف التالية :

(1) وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها .

(2) وظيفة تنفيذ العمليات .

(3) وظيفة الاحتفاظ بعهدة الأصول.

(4) وظيفة القيد المحاسبي .

ج- تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في حجرة أو صالة واحدة .

ح- إيجاد روتين معين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل بحيث لا يترك فرصة لأي موظف للتصرف الشخصي إلا بموافقة شخص آخر مسئول .

خ- إعطاء تعليمات صريحة من أصل وعدة صور (وأحيانا من عدة ألوان) تختص كل إدارة معينة بصورة ذات لون معين .

د - إجراء حركة تنقلات بين الموظفين من حين لآخر وبحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل .

ذ - ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة ، وذلك لإيجاد الفرصة لمن يقوم بالعمل في أثناء غيابه لاكتشاف أي تلاعب في ذلك العمل .

2 إجراءات محاسبية وتضم النواحي التالية :

أ - إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالد فاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش والاحتتيال ، ويساعد إدارة المشروع علي الحصول علي ما تريده من عمليات بسرعة .

ب - إصدار التعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين ، ومرفقة به الوثائق المؤيدة الأخرى .

ت - عدم إشترك أي موظف في مراجعة عمل قام به ، بل يجب أن يراجعه موظف آخر .

ث - استعمال الآلات المحاسبية مما يسهل الضبط الحسابي ويقلل من إحتتمالات الخطأ ويقود بسرعة إلى سرعة انجاز العمل .

ج- إستخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية .

ح- القيام بجدد مفاجئ دوريا للنقدية والبضاعة والإستثمارات ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية
3/ إجراءات عامة وتضم النواحي التالية :

- أ - التأمين علي ممتلكات المشروع ضد جميع الأخطار التي قد يتعرض لها حسب طبيعتها .
- ب - التأمين علي الموظفين الذين بحوزتهم عهد نقدية أو بضائع أو أوراق مالية أو تجارية أو غيرها ضد خيانة الأمانة .
- ت - وضع نظام رقابي سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر .
- ث - استخدام وسيلة الرقابة الحدية ، بجعل سلطات الاعتماد متمشية مع المسؤولية ، فقد يختص رئيس القسم باعتماد الصرف في حدود عشرة دنانير بينما يختص رئيس الدائرة باعتماد الصرف في حدود مائتي دينار وهكذا .
- ج- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع كتوقيع الشيكات ، وعهدة الخزائن النقدية.
- ح- استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول بحيث تكون عرضة للتلاعب والاختلاس ، وغالبا ما تتاط هذه السلطة بقسم التدقيق الداخلي.⁽¹⁾

(1) المرجع السابق ، ص 182.

الفصل الثاني

تقويم الأداء المالي

يتناول الباحثين في هذا الجزء مفهوم وأهداف تقويم الأداء المالي وأهمية ومراحل التقويم المالي وطرق وأساليب ومؤشرات تقويم الأداء المالي ، وذلك كما يلي:

المبحث الأول مفهوم وأهداف تقويم الأداء المالي

المبحث الثاني أهمية ومراحل ومبادئ تقويم الأداء المالي

المبحث الثالث طرق وأساليب ومؤشرات تقويم الأداء المالي

المبحث الأول

مفهوم وأهداف تقويم الأداء المالي

تقييم وتقويم الأداء:

يترادف استخدام مصطلح تقييم الأداء ومصطلح تقويم الأداء بمعنى قياس الأداء والمعنى واحد في كليهما وإن كان تعبير تقويم الأداء أشمل لأنه يعني عملية القياس (تقييم) ومن ثم تحديد نقاط الضعف وبالتالي معالجتها بذلك تجدنا نستخدم هنا مصطلح تقويم الأداء بهدف تحديد المستوى ومن ثم معالجة نقاط الضعف والإحتياجات فيه ومعالجتها.⁽¹⁾

مفهوم الأداء المالي:

أولاً: تعريف الأداء المالي.

يعد الأداء المالي مفهوماً ضيقاً لأداء العمل حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالإستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة. ويعد الأداء المالي أيضاً: "وصف لوضع المؤسسة الآن وتحديد الإتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات المطلوبة وصافي الثروة." كما أن: "الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمؤسسة". كما أن مفهوم الأداء المالي يتمثل في: "الطريقة التي تتجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف المنظمة".

وفي ضوء المفاهيم السابقة يظهر أن الأداء كظاهرة وتقييم الأداء ما هو إلا مضمون شمولي واسع يمكن تحويله باتجاه شموله، من خلال نوع من المعايير والمؤشرات التي لها قدرة في أن تعكس نتائج ذلك النجاح أو تكييفها بشكل آخر لتحديد مضامين الفشل أو احتمالاته ولكي يضمن ذلك لا بد أن تكون عملية تقييم الأداء بشكل نظام عام يتضمن العناصر التالية:

(1) د. زكي مكي إسماعيل عبد الرحمن ، إدارة الموارد البشرية ، (السودان ، شركة مطابع السودان للعملة المحلية ، 2009م) ، ص 186.

- انسياب المعلومات المناسبة والموثقة بالتوقيت السليم بصفة قياسية.
- أغراض وأهداف محددة.

- معايير محددة للتقييم.

- وجود إشراف موضعي لرصد الأداء وتقييم نتائجه.

- صنع القرارات على أساس النتائج.⁽¹⁾

أهمية الأداء المالي.

تبرز أهمية دراسة الأداء المالي من خلال ما يلي :

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة الإقتصادية وطبيعته.
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والإقتصادية المحيطة بها.
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.
- المساعدة في فهم التفاهم المتفاعل بين البيانات المالية .

وقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها: "سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن إستخدامها لتحديد قوة المؤسسة وضعفها وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف ."

يؤدي التحليل المالي إلى تعظيم قيمة المؤسسة في السوق من خلال قيامها بتشخيص إيجابيات (نقاط القوة) وسلبيات (نقاط الضعف) أدائها الماضي بغرض تعزيز الإيجابيات ومعالجة النقائص، وتستطيع الإدارة المالية إستخدام مؤشرات التحليل المالي في عملية تشخيص وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأداء ورفع مستواه كما أن التحليل المالي ضروري للتعرف على المركز المالي الحالي للمؤسسة، والذي يعتمد على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وجدول حسابات النتائج، لذا فهو يعد أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي، وفي

⁽¹⁾ www.djelfa.info

السياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية والكشف عن مواطن القوة يمكن الإدارة من فرصة استغلالها، كما يتيح الكشف عن مواطن الضعف الفرصة للتعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكرا حتى لا تعوق الخطط المستقبلية. ⁽¹⁾

مفهوم تقييم الأداء المالي.

يقصد بعملية تقييم الأداء: " قياس الأعمال التي تتم أو تمت بواسطة المعايير الرقابية التي تقرر، وتعتبر عملية تقييم الأداء من أهم العمليات، لأنه بدونها لا يمكن القيام بعملية الرقابة، وغالبا ما يطلق عليها البعض «المتابعة»، وتقييم الأداء جزء من العملية الإدارية ويقوم بها كل مدير حتى ولو كانت هناك إدارة إسمها إدارة المتابعة. "

ويمثل تقييم الأداء: " خطوة أساسية على صعيد العملية الرقابية، حيث أن جوهر عملية التقييم هو مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقا للوقوف على الانحرافات ثم يلي ذلك إتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها. "

كما أن تقييم الأداء عبارة عن: " دراسة وتحليل جوانب القوة والضعف التي تكشف إنجاز الأنشطة سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة، أو أي جزء من أجزائها. "

وقد يعرف تقييم الأداء كذلك على أنه: " الطريقة والعملية التي يستخدمها المقيم أي من الأفراد الذين أنجزوا العمل وفقا لما ينبغي له أن يؤدي. "

ومن الناحية الاقتصادية يعطي الأداء عدة حقائق مثل الفعالية والكفاءة أما بالنسبة لتقييم الأداء فيكون بعد إنتهاء الأداء الفعلي ومعرفة النتائج المحققة فعلا، حيث أنه يركز على النتائج في نهاية الفترة، وليس التشغيل اليومي ويتطلب تقييم الأداء مقارنة الأهداف المحققة مع الأهداف المخططة سواء كانت هذه الأهداف إنتاجية أو تسويقية او مالية تتعلق بالسيولة والربحية. ⁽²⁾

أهداف تقييم الأداء المالي:

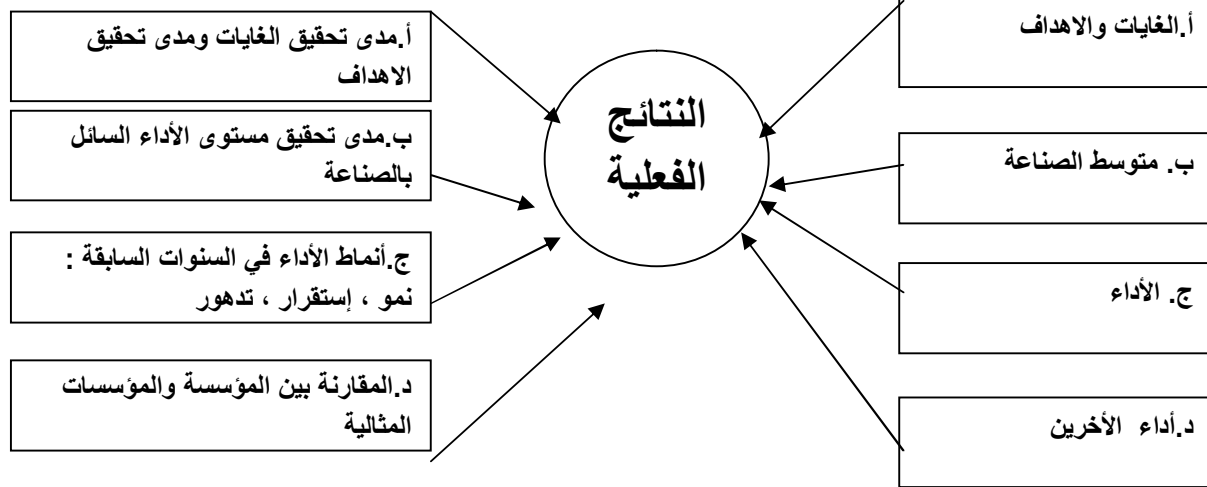
هنالك أهداف رئيسية لعملية تقييم الأداء يمكن إبرازها فيما يلي:

⁽¹⁾ www.djelfa.info

⁽²⁾ www.djelfa.info

- 1- متابعة تنفيذ أهداف الشركة المحددة ، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ضمن الخطة المرسومة المحددة لها ، ويتم ذلك بالإستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة ونوعاً عن سير الأداء.
- 2- قياس مدى نجاح الشركة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها وتوفير المعلومات لمختلف المستويات والجهات الأخرى خارج الشركة.
- 3- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المنشأة المعنية وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها ، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها والعمل على تلافي الأخطاء مستقبلاً.
- 4- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في الشركات إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنه من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط المنشأة المعنية لضمان تحقيق الأداء الأفضل والتناسق.
- 5- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء الشركة ، تهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.⁽¹⁾

الشكل رقم (1/1/2) يوضح أنماط الأداء ورفع الكفاءة



المصدر: عمر أحمد عثمان ، إدارة المؤسسات العامة (دار جامعة الجزيرة للطباعة والنشر ، 2014م) ص 189.

⁽¹⁾ www.djelfa.info

المبحث الثاني

أهمية ومراحل ومبادئ تقويم الأداء المالي

أهمية ومراحل تقويم الأداء المالي:

أياً كانت منظمات الأعمال خاصة أو عامة ، تهدف إلى الربح أو لا فإنها تواجه إلزام طاقات أعضائها لتحقيق الأهداف المرجوة حتى تشبع دوافعهم. لذلك فتقويم الأداء يقدم أداة رئيسية لازمة لإجراء الرقابة في المنظمة ، فهي تظهر على طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة وترشيد إستخدام الموارد المتاحة ، هكذا تتم حماية المنظمة ضد أي حكم تعسفي Arbitrary Judgment.

تحتاج أي منظمة أعمال إلى إعداد نظام لتقويم أدائها حتى تكشف عن نقاط القوة والضعف Strength Weakness Points ، إذ يهدف قياس حالة التقدم أو التأخر في المنظمة. إن الأداء الجيد يصبح شرطاً أساسياً لتأمين بقاء المنظمة في بيئة تنافسية ، ويظهر كشرط إجباري للمساهم بصفة خاصة تسمح مؤشرات المتوقعة بالحكم على درجة أمان المنظمة ، ولذلك فهي تركز على الخطة التمويلية والإستثمارية لها.⁽¹⁾

ويمكن إيجاز أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية :

- 1- إكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي يتم إتخاذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها، ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المؤسسة حيث يساعد ذلك المستويات الإدارية المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء، إذ يركز المديرون على الانحرافات المكتشفة وفي الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى .
- 2- ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية إستخدام المؤسسة لمواردها المتاحة.
- 3- التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المشروع المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد، وذلك ضمانا لتحقيق الوفورات الإقتصادية ولتلافي الضياع الإقتصادي والإسراف المالي.

(1) د. السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة ، (دار المريخ للنشر) ، ص41

- 4- ترتبط أهمية تقييم الأداء ارتباطا وثيقا بالتخطيط على كافة المستويات في المؤسسة.
- 5- توضيح التنسيق بين مختلف أوجه النشاط للمؤسسة سواء ما تعلق بالإنتاج أو غيرها. ⁽¹⁾
- 6- يركز القياس على الإهتمام بما يجب إنجازه على توفير الوقت والموارد والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف.
- 7- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية. ⁽²⁾
- 8- إن تقويم الأداء يتمثل في الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية .
- 9- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقويم البيانات المالية. ⁽³⁾
- 10- إن تقويم الأداء يعطي الإدارة العليا مؤشرات عن مدى الكفاءة التوجيهية والرقابية للإدارة بالمنظمة وذلك من خلال نتائج تقارير الكفاءة المرفوعة من قبلهم لتحليلها ومراجعتها. ⁽⁴⁾

مراحل تقويم الأداء المالي: ⁽⁵⁾

المرحلة الأولى: جمع المعلومات .

وتعتبر أول خطوة في عملية التقييم وتتمثل في جمع كافة المعلومات والبيانات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة موضوع التقييم حيث يتم جمع أنواع الملاحظات الأولية والبيانات الإحصائية الخاصة بالمؤسسة وذلك من واقع الوثائق المالية والمحاسبية المنبثقة من عملية الإنجاز (الأداء) التي تعكس مجريات التنفيذ الفعلي لمختلف نشاطات المؤسسة.

يمكن تصنيف هذه البيانات أساسا في مجموعتين رئيسيتين هما: الإيرادات والتكاليف، والجدير بالذكر هنا أن البيانات والمعلومات الخاصة بالتكاليف والإيرادات يتم الحصول عليها من جدول حسابات النتائج وبعض الجداول الأخرى والميزانيات الختامية.

المرحلة الثانية: تحليل المعلومات.

في هذه المرحلة يتم تحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها في المرحلة الأولى، وذلك بوضع نموذج تحليل لحساب المؤشرات المختلفة للوصول إلى دراسة الجوانب، ويتم التأكد من إنجاز المطلوب والتحقق من التنفيذ الفعلي وكذا الإستخدام الجاري فيما يخص الموارد الاقتصادية

⁽¹⁾ www.djelfa.info

⁽²⁾ عقيل جاسم عبد الله ، تقييم المشروعات ، الإطار النظري والتطبيقي (عمان : دار مجد للنشر ، 1999م) ، ص191.

⁽³⁾ د. فلاح حسن عداي ، مؤيد عبد الله ، إدارة البنوك ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2000م).

⁽⁴⁾ د. محمد عبد الوهاب حسن ، دور تقييم الاداء في تنمية الموارد البشرية ، (القاهرة ، الشركة العربية للتسويق والتوريدات ، 2014م) ، ص78.

⁽⁵⁾ www.djelfa.info

المقررة في المؤسسة. فالتحليل المالي للمعلومات يتم عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية ومعرفة مدلولها ومحاولة تفسيرها وبحث الأسباب التي أدت إلى ظهورها وعموما تنصب عملية التحليل على إكتساب نقاط القوة والضعف وتحليل الانحرافات بمختلف أنواعها كمية، نوعية، زمنية أو فنية.

المرحلة الثالثة: مرحلة إستخلاص الأحكام

في هذه المرحلة يتم التأكد من تطابق الأداء مع الخطة التي أعدت وتسجيل النقائص الحاصلة ومعرفة أسبابها لتجنبها أو للتقليل منها في المستقبل، وبالتالي يتم إقتراح إجراءات مالية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالة المؤسسة سيئة ماليا، أما إذا كانت جيدة فتقترح إجراءات تسمح بإستمرارها وتحسينها، وعموما فإن الحكم على النتائج (نتائج التحليل) يمكن من إتخاذ الإجراءات اللازمة والصحيحة إذا كانت هناك إنحرافات سلبية وإتخاذ إجراءات تشجيعية في حالة العكس.

مبادئ تقويم الأداء:

تتمثل مبادئ تقويم الأداء في الآتي:

1. مبدأ الوضوح :
بمعنى إعتداد كل من قياس وتقويم الأداء على معايير وأهداف واضحة.
2. مبدأ الموضوعية:
بمعنى ضرورة إستخدام مفاهيم موضوعية موحدة لقياس وتقويم الأداء.
3. مبدأ الشمول :
بمعنى شمول التقويم على كل الإيجابيات والسلبيات أو على كل من مناطق القوة والضعف بحيث لا يتم تغليب أحدهما على الآخر أو إدراك السلبيات دون الإيجابيات أو العكس.
4. مبدأ التكامل :
بمعنى أن تتضمن بنود تقييم الأداء كل الجوانب الهامة في هذا الشأن وهي، المعارف والإتجاهات والسلوك والمهارات، لا أن يتم الإهتمام ببعض البنود وترك الأخرى.

5. الإستمرارية:

ضرورة أن يكون تقييم الأداء عملية مستمرة ودائمة على مدار العام.

6. مبدأ المشاركة :

بمعنى ضرورة مشاركة المرؤوس فى جميع مراحل وخطوات عملية تقييم الأداء.

الهدف الأساسي لأي مؤسسة سواء كانت صغيرة أو كبيرة هو البحث عن التوليفة المثلى من العوامل والتي لا تتحقق إلا بوجود الأداء الفعال.⁽¹⁾

(¹) مدحت محمد أبو النصر ، الأداء الإداري المتميز ، (دبي : المجموعة العربية للتدريب والنشر ، 2012م) ص ص 129،130.

المبحث الثالث

طرق وأساليب ومؤشرات تقويم الأداء المالي

طرق تقويم الأداء المالي:

بصفة عامة ولحد كبير تعتبر الطرق المقترحة طرقاً تطبيقية تعتمد على أساس نظري مثل النسب Ratios فهي غالباً كمية Quantitative ونادراً نوعيته Qualitative وتعتمد على المعلومات المجمعة بدءاً من الأهداف المتبعة نحو التنفيذ ، وكلها على مستوى لتحليل الجزئي .
تبعاً لمنطق تطبيقها توجد طرق تحليلية وتطبيقية ، معيارية وتفسيرية ، وتبعاً للمعايير المستخدمة ، توجد طرق فردية أو متعددة الإتجاه ، بينما أشكال التعبير والتمثيل كثيرة مثل النسب ، الأشكال ، المصفوفات ، الرسومات ، كذلك توجد طرق بسيطة ومركبة تستند إلى التحليل الإقتصادي ، بحوث العمليات ، الأساليب الكمية ..إلخ. وأخيراً تبعاً للمهتمين قد تكون داخلية أو خارجية.

بالتحديد توجد طريقتان هما الأكثر إنتشاراً هما البحث عن خصائص الإنتاجية أو فائض إيرادات الأموال المستمرة ، في الواقع تظهر المقارنة بين المخطط والأداء الفعلي إختلافات يتم تحليلها منهجياً لتحسين كل التنبؤات والتنفيذ تبعاً للحالة ومع ذلك فأهمية مثل هذه الإنحرافات لا تتمثل في قيمتها الذاتية والمطلقة ولكن نسبة إلى حدودها المتوقعة وإلى القيم المقاسة بالتكلفة أو العائد من ناحية ، إلى تكلفتي الإنحراف والإجراء التصحيحي من ناحية أخرى.

أخيراً فإن مقياس الأداء من خلال التدفقات المالية والنقدية له معنى أكثر مباشرة وأفضل عملية من مثيله المتعلق بالأرصدة وأياً كانت طريقة تقويم الأداء فإنها لا تستطيع الإدعاء بأنها حل محل متخذ القرار أو تغيير من مستوى وحالة الأداء ولكنها تمثل أداة فعالة تمكن من إتخاذ القرار المناسب والموافق للنتائج المنشودة ، تقدر هذه النتائج في ضوء الأهداف المحددة سلفاً بإختيارات إستراتيجية ملبية لإهتمامات وغايات المنظمات.

في هذا الإطار يتجه إهتماماً نحو تقويم الأداء المالي لمنشآت الأعمال مما يستوجب مناقشة الأهداف المالية الرئيسية كمحددات للنتائج ، تستند هذه الدراسة إلى الأعمال النظرية والممارسات

التطبيقية والعملية فهي تتبنى رؤية تعددية الأهداف والمؤشرات والمعايير ⁽¹⁾. وفي جميع الأحوال لا يمكن الإدعاء بأننا قد استطعنا معالجة هذا الموضوع معالجة نهائية ولكنها تصبح محاولة متواضعة على الطريق - يمكن أن يعقبها محاولات أخرى أعمق في نفس الإتجاه مستقبلاً⁽¹⁾.

أساليب تقويم الأداء المالي :

1/ تقويم الأداء المالي بإستخدام النسب المالية.

مما سبق يمكن القول بأن عملية تقويم الأداء تتعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح الوحدة الإقتصادية وتطورها بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها وعند تحديد المعايير أو المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء يفضل أن تكون قليلة العدد ولكن ذات دلالة وأهمية على أن تتوفر الشروط التالية:

- 1- أن يكون المعيار مقياساً صادقاً لمدى فعالية إستخدام موارد الوحدة الإقتصادية .
- 2- أن يكون المعيار حساساً في الأداء بحيث يعكس مدى قوة إتجاه هذا التغير وفي الزاوية المقابلة يجب أن تتوفر فيه خاصية التحفيز أي تعبير مستوى الأداء .
- 3- أن تتوفر للمقياس القدرة على وصف العوامل المتشائكة التي تتداخل معاً لتشكيل المقياس النهائي.
- 4- أن يسمح المعيار بمقارنة أداء الوحدة الإقتصادية حالياً بأدائها في فترات سابقة وكذلك مقارنة الأداء بأداء حداث أخرى.
- 5- أن يتم إختيار مؤشرات الأداء على أساس الفهم السليم والتحديد الواضح لأهداف ووظائف الوحدة الإقتصادية.
- 6- عند وضع معايير الأداء لابد من فحص وتحليل البيانات المحاسبية لإستبعاد تأثير العوامل التي تخرج عن نطاق سيطرة الوحدات الإقتصادية.

(¹) السعيد فرحان جمعة ، مرجع سابق ، ص 43 .
(¹) المرجع السابق ، ص 43 .

ويعتبر التحليل المالي بإستخدام النسب المالية من أكثر الوسائل استخداماً لتقييم أداء الوحدة الإقتصادية بل أن البعض يرى أن التحليل المالي هو الأداة الرئيسية لتقييم الأداء سوء على مستوى المشروع أو على المستوى القومي لأن عملية التحليل المالي تسبق عملية إتخاذ القرارات وبالتالي تخدم أغراض التخطيط كما أنها تلي مرحلة التنفيذ ومن ثم فهي تخدم عمليات التقييم والرقابة والمتابعة ،كما أنها تمثل نقطة البداية عند التفكير في المستقبل.⁽¹⁾ إن عدد النسب المالية التي يمكن إستنباطها لا نهائي ولكن هناك عددها من النسب الأساسية التي تستخدم عادة وتقع في عدة فئات:

أولاً: نسب السيولة Liquidity Ratios

وتقيس سيولة المنشأة وغرضها الأساسي هو تقييم قدرة المنشأة للإيفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد ، وهناك أربع نسب تقيس السيولة وتحسب كالآتي:

$$1/ \text{نسب التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وتقيس هذه النسبة عدد المرات التي تستطيع بها الموجودات المتداولة بالمنشأة من تغطية المطلوبات المتداولة . بشكل عام ، كلما زادت نسبة التداول كلما زادت قدرة المنشأة على الإيفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وأصبح من الفرق المقبول على نطاق واسع أن تكون نسبة التداول 2 مدة.

$$2/ \text{النسبة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

من المعروف أن المخزون من الموجودات المتداولة ولكن لأن المخزون أقل سيولة من الأوراق المالية القابلة للتسويق ومن الذمم المدينة فإن المحللين يستثنون المخزون من البسط في حساب نسبة التداول ويطلق عليها نسبة السيولة السريعة وتوجد نسب أخرى في السيولة.

(1) د محمد صالح الحناوي ، الإدار المالية " التحليل المالي لمشروعات الأعمال" (كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية) ، ص ص 42-43.

ثانياً: نسب النشاط Activity Ratios

وضعت نسب النشاط لتقيس فاعلية المنشأة في إدارة موجوداتها وهناك نسب عديدة تركز كل منها

على إدارة بند محدد من بنود الموجودات في الميزانية ومنها:

$$1/ \text{دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات السنوية الآجلة}}{\text{الذمم المدينة}}$$

وتقيس عدد مرات إصدار الذمم المدينة والتي تستوفى في السنة الواحدة بمعنى آخر كلما زادت هذه النسبة كلما كان واضحاً أن المنشأة توفر إئتمان تجاري قصير الأجل ويستوفى هذا الإئتمان بشكل متواصل⁽¹⁾.

$$2/ \text{متوسط فترة التحصيل " الذمم المدينة " } = \frac{365}{\text{دوران الذمم المدينة}}$$

دوران الذمم المدينة

إن متوسط فترة التحصيل تبين بشكل تقريبي الفترة الزمنية التي تستغرقها الشركة لتحصيل الذمم المدينة وعليه فإن رصيد الذمم المدينة هو أيام بيع غير مسددة وتوجد نسب أخرى للنشاط.

ثالثاً: نسب الدفع: Leverage Ratios

إن نسب الدفع المالي تبين مدى اعتماد المنشأة على المديونية (الإقتراض) في تمويل نشاطها وتوجد العديد من النسب نذكر منها :

$$1/ \text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الديون " المطلوبات "}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة في تمويل إجمالي موجوداتها على المطلوبات في كل دولار واحد في إجمالي الموجودات يقابله 0.56 من الدولار مطلوبات.

$$2/ \text{نسبة المطلوبات / حق الملكية} = \frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{حق الملكية}}$$

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص43.

تشبه هذه النسبة السابقة ما تم تناوله بالنقطة السابقة وتوضح تقريباً نفس المعلومات ولكن من منظور آخر ، أي ما يقابل كل دولار من حق الملكية عدد الدولارات في المديونية المطلوبة وتوجد نسب أخرى للدفع.

رابعاً: نسب الربحية Profitability Ratios

تركز نسب الربحية على قدرة المنشأة على توليد الأرباح فهذه النسب تعكس عادة الأداء التشغيلي والمخاطر المرافقة لذلك الأداء ودور الدفع في ذلك.⁽¹⁾

$$1/ \text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{المبيعات}}$$

$$2/ \text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الدخل قبل الفقرات غير الإعتيادية}}{\text{المبيعات}}$$

وتمثل هذه النسبة صافي الربح المتوفر من كل دينار مبيعات بعد إقتطاع جميع النفقات التي تشمل كلفة البضاعة المباعة والنفقات العمومية والإدارية والإستهلاك والفوائد والضرائب.

خامساً: نسب القيمة السوقية Market Value Ratios

يستخدم المحللون العديد من نسب القيمة السوقية والتي تدخل في تحليل القيمة السوقية لسهم الشركة العادي نسبة ربحية السهم الواحد (EPS) وتوزيعات أرباح السهم الواحد (DPS) والقيمة الدفترية للسهم الواحد.⁽¹⁾

$$1/ \text{عائد التوزيعات} = \frac{\text{توزيعات السهم الواحد}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

$$2/ \text{نسبة السهم السوقي إلى السعر الدفترى للسهم} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

$$2/ \text{الموازنة التخطيطية (التقديرية) كأسلوب من أساليب تقويم الأداء المالي}$$

تعريفها :

(هي بيان تقديري لخطة العمل لخطة العمل المشتركة لفترة زمنية مقبلة ومحددة) .

⁽¹⁾ أسعد حميد العلي ، الإدارة المالية الأساس العلمية والتطبيقية ، (جامعة مؤتة ، الطبعة الأولى 2010م) ، ص ، ص 81 ، 90
⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص 90.

أهداف الموازنة التخطيطية:

الهدف الرئيسي من إعدادها هو إحكام الرقابة على كافة أنواع النشاط في الشركة او كافة أقسامها الإنتاجية والخدمية ، ويتم هذا عن طريق مقارنة الأرقام الفعلية بالأرقام التقديرية وإعتبار الأرقام الأخيرة أداة او مؤشر لقياس مدى كفاءة التنفيذ ومن أهداف الموازنة التخطيطية:

- 1- تجمع أداء كافة المستويات الإدارية والتنفيذية بالشركة عند إعداد الموازنة.
- 2- التوفيق بين كافة أنواع النشاط بالشركة.
- 3- مركزية الرقابة.
- 4- لا مركزية المسؤولية ، بمعنى المسؤولية على كافة المسؤولين عن إعداد وتنفيذ الموازنة.
- 5- تعتبر الموازنة مؤشراً للإدارة عن إتخاذ القرارات حيناً تنشأ بعض الظروف غير المنظورة والتي لها تأثير مباشر على الموازنة.

أنواع الموازنات :

تنقسم الموازنات من حيث الفترة الزمنية التي توعدها إلى :

- **موازنة قصيرة الأجل:** وهي التي تعد عن فترة زمنية قصيرة قد تكون ربع سنوية او ستة أشهر او قد تمتد لتشمل سنة كاملة.

• موازنة طويلة الأجل:

وهي التي تعد لفترة زمنية تتراوح بين خمس سنوات إلى عشر سنوات.

وهناك تقسيم آخر من ناحية مستوى الإنتاج المقدر :

الموازنة الثابتة: وهي التي تعد لمستوى إنتاجي واحد.

الموازنة المرنة: وهي التي تمتد لعدة مستويات إنتاجية.

أما موازنة المصروفات الرأسمالية أو الإستثمارات فتعتبر موازنة طويلة الأجل ، إلا أنه يلزم إعداد موازنة رأسمالية قصيرة الأجل تتفق مع الموازنة التقديرية من ناحية الفترة الزمنية المعدة عنها.

الموازنات النوعية الواجب إعدادها:

يجب أن يتعاون جميع العاملين بالشركة في إعداد الموازنات التقديرية حيث يجب أن يبذل كل العاملين المعاونة الفعالة في إعداد الموازنات لكل مراكز من مراكز النشاط بالشركة سواء أكانت مراكز إنتاجية أم مراكز خدمية ومن الموازنات النوعية التي يجب إعدادها لتغطية أوجه النشاط النوعية المختلفة بالشركة :

موازنة المبيعات ، موازنة الإنتاج ، موازنة المخزون ، موازنة تكلفة الإنتاج ، موازنة الخدمات المباشرة ، موازنة العمالة ، موازنة المصروفات الصناعية ، موازنة المشتريات ، موازنة مصروفات التسويق ، موازنة مصروفات البيع ، موازنة المصروفات الإدارية ، موازنة المصروفات الرأسمالية أو الإستثمارية، موازنة المراكز الخدمية ، الموازنة المالية وتنقسم إلى:

- موازنة نقدية.
- موازنة الإئتمان.
- موازنة التشغيل والمتاجرة والارباح والخسائر:⁽¹⁾
- الموازنات التخطيطية من الأدوات المهمة التي تستخدم لغرض تقويم الأداء وذلك لأن الموازنات التخطيطية تعبر عن الخطط في صورة كمية لفترة زمنية محددة في المستقبل فهذا ما يزيد أهميتها في عملية التقويم لأنها تحدد معايير أو مقياس الأداء خلال فترة الموازنة مما يساعد على قياس الإنحرافات عن الأداء الفعلي والمطلوب بالموازنة وبالتالي معالجة تلك الإنحرافات.

توفر الموازنات التخطيطية نظاماً متكاملاً للتقييم الأداء ، حيث أن الموازنة بما تتضمنه من تقديرات وخطط تمثل معايير أداء يمكن الإعتماد عليها في التقييم والحكم على التنفيذ الفعلي وذلك بمقارنة معايير الموازنة بما تم تنفيذه طبقاً لما جاء في الموازنة من معايير أداء. ومن الطبيعي أن إدارة المنشأة يمكن تقويم أنشطتها بإستخدام معايير أداء مختلفة تتفاوت في دقتها وموضوعيتها ، إلا أن الموازنات تمثل نظاماً متكاملاً وموضوعياً لتقويم الأداء خاصة أنها تعد على القياس الكمي إلى حد بعيد.

(1) د. سيد عليوة ، الإدارة المالية الحديثة ، مكتبة جزيرة العدد ، ص ص 56-60.

إن كثير من المديرين لا يهتمون بقياس التكاليف مما يجعل رقابتهم وتحكمهم منقوصاً ، ومع ذلك فإن الإستمرار في إعداد وإستخدام الموازنة يولد لدى الكثيرين منهم مما يسعى بالوعي التكاليفي بمعنى أن يتولد لديهم نوع من الحرص والإدراك للأهمية دراسة وتحليل التكاليف ومناقشة أنشطتهم ، كما أن هذا الوعي يوفر مناخ صالحاً ولغة سليمة للإتصالات بين كافة أجزاء المنشأة. يتم تقدير الاداء على مستوى الأقسام منفذة أو على مستوى المنشأة ككل ، وفي بعض الحالات قد يكون هنالك مكافآت مالية مقابل الإنجاز ويكون هنالك عقوبات إذا كان الإنجاز غير مناسب لما هو مخطط.

3/ التدفقات النقدية كأسلوب من أساليب تقويم الأداء المالي:

إن الفرصة الأساس من إعداد قائمة التدفق النقدي هو الإعلان عن المستلمات النقدية والمدفوعات النقدية للشركة خلال الفترة المحاسبية ، ويعرف النقد ضمن هذا الإطار على أنه يتضمن النقدية ومكافآت النقدية كالإستثمارات قصيرة الأجل ، وسندات الخزنية والأوراق التجارية أن تلك الأدوات المالية القابلة للتحويل إلى نقد بسرعة. والغرض الثاني لإعداد هذه القائمة هو نشر المعلومات عن الأنشطة الإستثمارية والتمويلية للشركة للفترة المعينة.

• إستخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي:(¹)

تعتبر قائمة التدفق النقدي صلة الوصل بين قائمتي الدخل والميزانية العامة ، ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة من خلال المعلومات المهمة التي تكشفها ، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية توفر أداة مهمة تقييم سياسات المنشأة في مجال الإستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

إن المعلومات الي تتضمنها قائمة التدفق النقدي يمكن إستخدامها في إشتقاق مجموعة من مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية ، ويعتقد البعض أهمية قائمة التدفقات النقدية في توفير المؤشرات عن نشاط المنشأة ومستقبلها لا تقل أهمية عما توفره قائمتي الدخل والميزانية.

(¹) د. منير شاكر محمد ، أ.د. إسماعيل إسماعيل ، د. عبد الناصر نور ، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات) ، دار وائل للنشر ، 2008م ، ص ص 143 ، 163

مؤشرات الأداء المالي:

يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها إشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول النشاط أو مشروع إقتصادي يسهم في تحديد أهمية للأنشطة الإقتصادية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخدم في القوائم المالية لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشأة، وإن عملية تقويم الأداء المالي في المصارف التقليدية النسب المالية لا يختلف عنه في المصارف الإسلامية من ناحية الآلية والقياسية وتعد النسب المالية محاولة لإيجاد العلاقة للمعلومات فقيست بالمركز المالي للمنشأة وهي تقوم بتزويد الأهداف ذات طريقة أفضل منهم ويتطلب حساب النسب المالية إلى قدر محدد من المهارات والمقدرة وتحليل وتفسير تلك النسب بين الأقل كفاءة.⁽¹⁾

ولابد من الأسس الواجب توفرها في المؤشرات المالية حتى تكون المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية فعالة وذات جودة على تقييم الأداء بشكل دقيق عن حقيقة الأداء لابد أن تكون مجموعة من الأسس التي يجب تطبيقها في المؤشرات وهذه الأسس هي:

- 1- تتسم المؤشرات بالبساطة والوضوح والإبتعاد عن التغير متى يمكن فهم تلك المؤشرات وتطبيقها وتغيرها بصورة سليمة وواضحة وخالية من الأخطاء.
- 2- أن تراعي المؤشرات طبيعة النشاط الذي يمارسه المصرف التجاري والبيئة التي تحيط به في كل الإتجاهات والمستويات.
- 3- أن تعبر المؤشرات عن خاصية هامة في التأثير الكبير والواضح في الأداء المصرفي التجاري ، مع تبيانها للتغيرات الحاصلة في نشاطه ، مما يساهم في تقدير صورة واضحة للأداء.

(¹) د. حدر يوسف الموسوي ، المصارف الإسلامية وأدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2011م) ص ص 62-64.

- 4- أن تكون المؤشرات شاملة لأنشطة المصرفية الجارية كافة وعدم إقتصارها على جانب أو جوانب محددة ، فالتركيز على جانب أنشطة معينة يؤدي حتماً إلى مفاتيح جزئية لا تعبر عن حقيقة الأداء المالي في المصارف التجارية.
- 5- توفر البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لحساب المؤشرات من دون توفر تلك البيانات لا يمكن الإقامة من المؤشرات وبالتالي انخفاض عملية التقييم.

خصائص المؤشرات المالية:

تتمثل خصائص المؤشرات المالية في الآتي:

- 1- إن حقيقة المؤشرات المالية كفاءة المصرف التجاري في استخدام الأموال المتاحة وترشيد الإنخفاض وتنظيم الإيرادات ، هذا في تعبير عن مدى نجاح المصرف في إنجاز الأهداف المخطط.
- 2- تمكن المؤشرات المالية المصرف التجاري من التحقق من سلامة المركز المالي ، وبيان الأموال التي يعود على المصرف العائد المجزي ويشجع على استثمار الأموال المتاحة في النشاطات التي يزاولها الأموال المتاحة للأهداف الموضوعة للمصرف التجاري عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي المتصل عليها في المؤشرات ، وحصر الانحرافات وتحليلها ، ومعرفة أبعادها ومعالجتها في الوقت المناسب ، والعمل على ترفيتها في المستقبل.
- 3- تحقيق المؤشرات المالية المتاحة للأهداف الموضوعة للمصرف.
- 4- توضيح المؤشرات المالية إلتزام المصرف التجاري بالحدود الائتمانية المتعددة وفقاً للسياسات النقدية والائتمانية المستهدفة. ⁽¹⁾

(1) د. نصر محمود حزنات ، أثر السياسات الاقتصادية ، (عمان: دار صفاء للنشر ، 2008م) ص ص 53-54.

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول الباحثين في هذا الجزء نبذة تعريفية عن الشركة وإجراءات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

البحث الأول: نبذة تعريفية عن الشركة البجراوية لتصنيع المعدات

البحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

البحث الثالث: اختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن شركة البجراوية الصناعية المحدودة

رسالة المدير العام :

مهمتنا هي تحقيق الأهداف من خلال التنمية الكافية، والابتكار، والجودة، والقدرة على التكيف والجهود الشاملة لإرضاء عملائنا. وبالتالي، سوف نتوج كفاتنتنا بنجاح واضح.⁽¹⁾ ولأننا نتمتع بمزايا هائلة لموقعنا وخط إنتاجنا والالتزام بإستراتيجية الابتكار والإنتاج التجاري، فإننا نسعى جاهدين لتعزيز تطوير خط الإنتاج في السودان وإقليمه، فضلا عن المشاركة النشطة في السوق المتكاملة العالمية.

ثقة أعضاء مجلس إدارتنا كان مصدرا قويا لنا في البجراوية ونحن ندخل مرحلة جديدة من الحيوية، فإننا نواصل الاعتماد على هذا الدعم والثقة.

سوف نأخذ روح المؤسسة (الجهود الصعبة، الابتكار والسعي للتحسين) دائما للحفاظ على تطوير الجودة العالية ، ترقية الابتكار التكنولوجي، تحسين معرفة الموظفين ؛ من خلال فكرة لجمع القوة، من خلال النزاهة لجمع العملاء، من خلال الجودة لخلق العلامة التجارية، من خلال الإصرار لبلوغ المجد، ونحن خطونا خطوة جيدة إلى الأمام نحو الهدف من أن نكون أعلى المشاريع.

المدير العام / وائل أبو سالم

من نحن (نبذة تعريفية مختصرة عن الشركة) :-

مصنع البجراوية لمعدات النفط والغاز هو مصنع سوداني في مدينة عطبرة كمبادرة سودانية مملوكة من قبل شركة النفط السودانية (سودابيت) وتم تأسيسها في مايو 2015. تم تأسيس المصنع وتشغيله من قبل شركة البجراوية للتصنيع المحدودة بهدف تصنيع معدات التصنيع لمختلف القطاعات الصناعية وكذلك توفير منتجات وحلول عالية لقطاع النفط والغاز.

ويعكس مصنع البجراوية مفهوم توطين صناعة النفط والغاز وتصنيع المعدات الصناعية الأخرى من أجل تعزيز وتدعيم التنمية الصناعية في السودان والمنطقة، بوجود مكتب مسجل في مبنى 22/1، المربع أ، المنشيا، الخرطوم، ولاية الخرطوم، السودان الذي يبعد 7.3 كم من مطار الخرطوم الدولي، وبوجود مصنع في مدينة عطبرة ولاية نهر النيل (شمال الولاية)، حوالي 335 كم شمال ولاية الخرطوم.

(1) شركة البجراوية الصناعية المحدودة ، عطبرة

الرؤية :-

تحقيق مرافق ومشاريع متكاملة صعبة.

الرسالة :-

توفير تصميم وتصنيع النفط والغاز والمعدات الصناعية باستخدام تقنيات التصنيع على مستوى عالمي ، نحن نقدم منتجات ذات جودة عالية موثوق بها والحلول لتلبية متطلبات عملائنا الوطنية والدولية.

الفلسفة :-

التميز في الخدمة مع النزاهة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

القيم :-

ببساطة نفتخر ب:-

-السلوك المهني الإحترافي .

-النتائج الموجهة.

-النزاهة.

- التطوير.

- التفوق.

القوة:-

- علاقات العملاء.

سياسة علاقات العملاء لشركة البجراوية تشمل :-

- إعطاء الأولوية للمتطلبات المحددة لكل عميل.

- توجيه العميل فيما يتعلق بإحتياجاته الخاصة و فيما يتعلق بمتطلبات التكلفة الفعلية، وقانون

توفير حلول فعالة من قبل فريق الهندسة وسرعة تسليم المنتجات و الخدمات.¹

(¹) المرجع السابق

المبحث الثاني

تحليل البيانات

إجراءات الدراسة الميدانية :

يتناول الباحثين في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة الميدانية، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وإستخراج النتائج ، كما يشمل الفصل تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة :

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثين أن يعممو عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثين بتوزيع (60) استمارة استبيان على المستهدفين ، وقد إستجاب جميع أفراد العينة حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته (100%) من المستهدفين وتعتبر هذه النسبة عالية مما يؤدي إلى قبول نتائج العينة.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

(- العمر-التخصص العلمي-المسمى الوظيفي-سنوات الخبرة-المؤهل المهني- المؤهل العلمي)

حرص الباحثين على أن يكون مجتمع الدراسة المستهدف على علم ودراية بموضوع ادراسة.

أداة الدراسة:

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحثين في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. وقد إعتد الباحثين على الإستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة.

تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات

أولاً: الترميز :

تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

أوافق بشدة	وزنها	5
أوافق	وزنها	4
محايد	وزنها	3
لا أوافق	وزنها	2
لا أوافق بشدة	وزنها	1
$\text{الوسط الفرضي} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عددها}} = \frac{5 + 4 + 3 + 2 + 1}{5} = 3$		

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة .

ثانياً: الأسلوب الإحصائي :

استخدم برنامج الـ (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائياً (SPSS) إختصاراً لـ statistical package for social sciences والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين .

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف إتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (3) فهذا يعني أن إتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة.

ولإختبار تكرارات إجابات المبحوثين هي في الإتجاه السلبي أم في الإتجاه الإيجابي إستخدم إختبار مربع كاي لجودة التطابق .

أي لاختبار الفرض الآتي إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات : (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة)، فإذا كان حجم العينة 60 يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (12 لكل إجابة) فإذا كان هنالك فرق ذو دلالة إحصائية بين المتوقع (12 لكل إجابة) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا يعنى أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي أم اقل من الوسط الفرضي .

اختبار مربع كأي نحصل فيه على قيمة مربع كأي

$$X^2 = \sum_{i=1}^n \frac{(O_i - E)^2}{E_i}$$

حيث أن:

O_i : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة)

E_i : هي التكرارات المتوقعة (22 في هذه الدراسة)

$$\sum_{i=1}^n$$

: المجموع

n: عدد أفراد العينة

i : 1 . 2 . 3

بما أن القيمة الاحتمالية هي التي تحدد ما إذا كانت هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى معنوية (0.05) فإذا كانت أقل من 0.05 فهذا يدل على أنه توجد فروقات بين التكرارات والمشاهدة والتكرارات المتوقعة . وفي هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فإذا كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا كان أكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة .

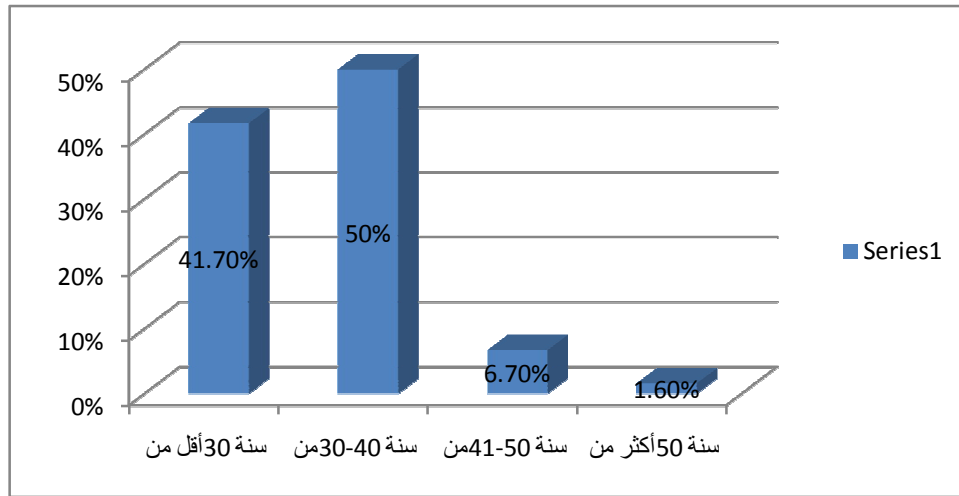
أولاً: تحليل البيانات الشخصية:

جدول (1/2/3): يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	25	41.7
من 30-40 سنة	30	50.
من 41-50 سنة	4	6.7
أكثر من 50 سنة	1	1.6
المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (1/2/3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير العمر



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

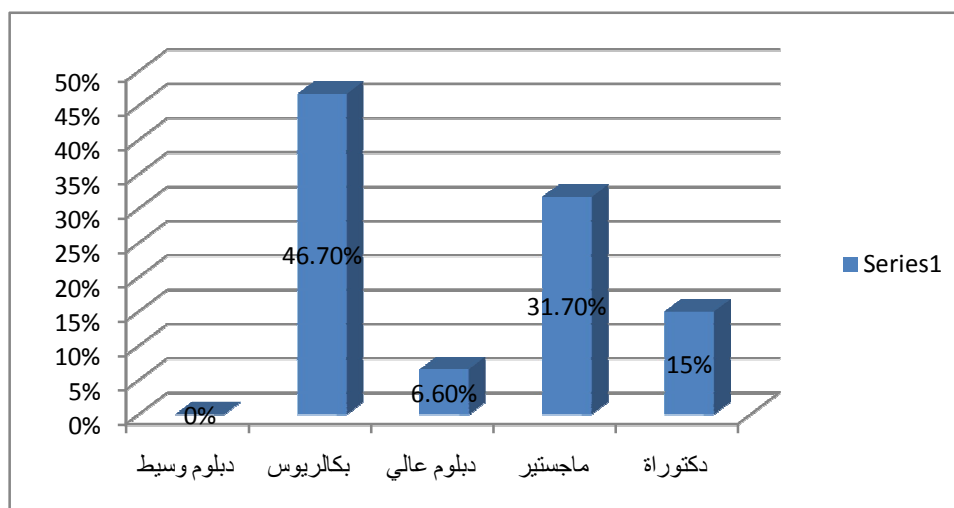
الجدول والشكل أعلاه يوضحان ان 41.7% من أفراد العينة تقع أعمارهم في الفئة العمرية أقل من 30 سنة، بينما 50% تقع أعمارهم في الفئة العمرية 30-40 سنة، أما 6.7% تقع أعمارهم في الفئة العمرية 41-50 سنة، و 1.6% كانت أعمارهم أكثر من 50 سنة. - تعتبر هذه النسب مؤشرا علي نضج أفراد عينة البحث والذي بدوره يؤثر بصورة جيدة علي دقة إجاباتهم من خلال الإستبانة حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 30 (50%) يعتبر ذلك مؤشرا جيدا يدعم النتائج المتوصلا إليها إذ أن النسب تشير إلي الفئة العمرية لمختلف مستويات أفراد عينة الدراسة.

جدول (2/2/3): يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة %
دبلوم وسيط	0	0.0
بكالوريوس	28	46.7
دبلوم عالي	4	6.6
ماجستير	19	31.7
دكتورة	9	15.0
المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (2/2/3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الجدول والشكل أعلاه يوضحان ان 46.7% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و 6.6% دبلوم عالي، و 31.7% ماجستير، و 15% دكتورة.

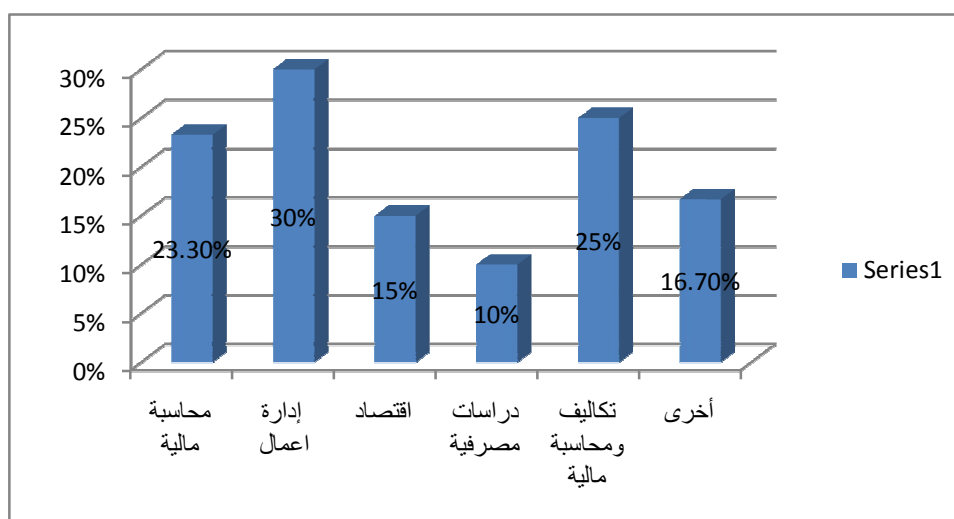
تشير النسب إلي أن معظم أفراد العينة من حاملي درجة البكالوريوس والماجستير علي فهم بموضوع البحث وهذا يعتبر مؤشر إيجابي علي واقعية ووضوح الإستبانة وبالتالي يدعم النتائج المتوصل إليها.

جدول (3/3/3): يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي

النسبة %	التكرار	التخصص العلمي
23.3	14	محاسبة مالية
30.0	18	إدارة اعمال
15.0	9	اقتصاد
10.0	6	دراسات مصرفية
25.0	15	تكاليف ومحاسبة مالية
16.7	10	أخرى
%100	60	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (3/3/3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الجدول والشكل أعلاه يوضحان أن 23.3% من أفراد العينة تخصصهم العلمي محاسبة مالية ، و 30% إدارة اعمال، و 15% اقتصاد، و 10% دراسات مصرفية، و 25% تكاليف إدارية ، و 16.7% تخصصات أخرى.

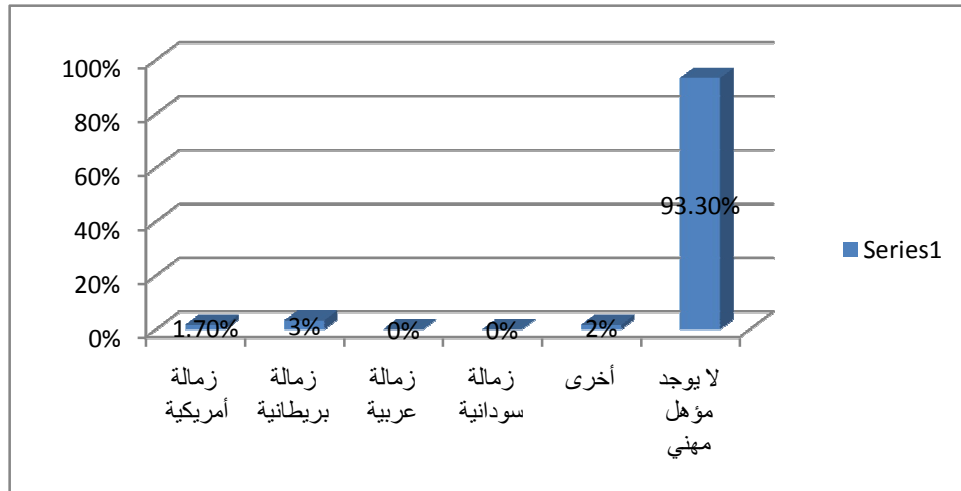
تشير النسب الي أن (30%) من أفراد عينة الدراسة من تخصصات محاسبة مالية وإدارة الأعمال وتكاليف ومحاسبة مالية هي تخصصات ذات دراية وافية بمفهوم الرقابة الداخلية والاداء المالي وهذا يعتبر مؤشرا إيجابيا يدعم اقعية إجابات الإستبانه وبالتالي يدعم النتائج المتوصل إليها .

جدول (4/2/3): يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة %
زمالة أمريكية	1	1.7
زمالة بريطانية	2	3.3
زمالة عربية	0	0.0
زمالة سودانية	0	0.0
أخرى	1	1.7
لا يوجد مؤهل مهني	56	93.3
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الاستبانه 2017م

الشكل رقم (4/2/3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل المهني



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الجدول الشكل أعلاه يوضح أن 1.7% من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة امريكية ، و 3.3% زمالة بريطانية، و 1.7% زمالة أخرى، و 93.3% لا يحملون مؤهل مهني.

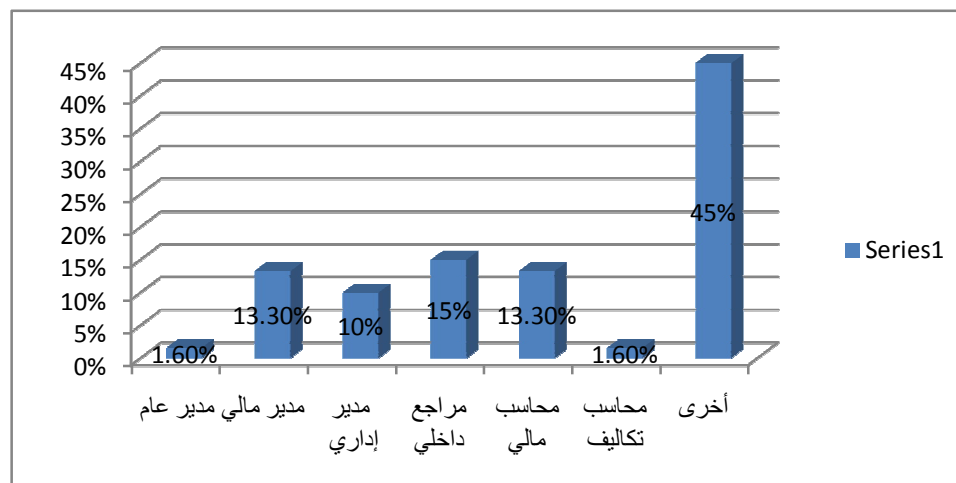
تشير النسب إلى أن (93.3%) من أفراد عينة البحث والذي بدوره يؤثر بصورة جيدة علي دقة إجاباتهم حول موضوع الدراسة من خلال الإستبانة .

جدول (5/2/3): يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

الوظيفة	التكرار	النسبة %
مدير عام	1	1.6
مدير مالي	8	13.3
مدير إداري	6	10.0
مراجع داخلي	9	15.0
محاسب مالي	8	13.3
محاسب تكاليف	1	1.6
أخرى	27	45.0
المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (5/2/3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الجدول والشكل أعلاه يوضحان أن 1.7% من أفراد العينة مساهم الوظيفي مدير عام، و 13.3% مدير مالي، و 10% مدير إداري، و 15% مراجع داخلي، و 13.3% محاسب مالي، و 1.6% محاسب تكاليف، و 45% وظائف أخرى.

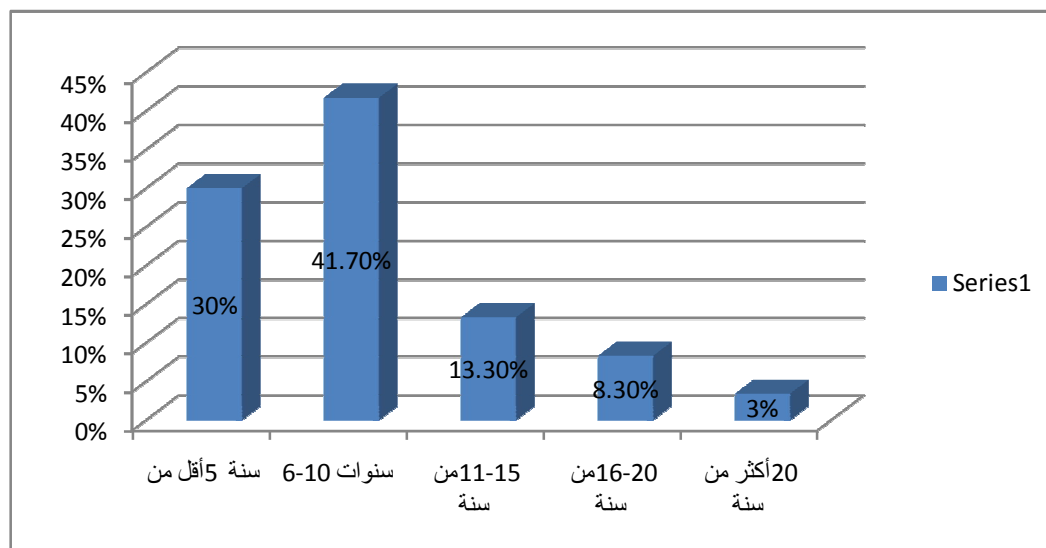
تشير النسب الي أن عينة الدراسة من المستوي الاداري والوظائف الأخرى وهذا يدل علي أن المسمي الوظيفي لهذه المستويات علي معرفة بالدراسه وهذا يدل علي مصداقية الإجابة علي بيانات الإستبانة.

جدول (6/2/3): يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنة	20	30.3
6-10 سنوات	25	41.7
من 11-15 سنة	8	13.3
من 16-20 سنة	5	8.3
أكثر من 20 سنة	2	3.4
المجموع	50	100%

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (6/2/3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من جدول وشكل رقم (6/2/3) نجد أن 30.3% من افراد العينة خبرتهم العملية أقل من 5 سنة ، و 41.7% خبرتهم بين 6-10 سنوات، بينما 13.3% خبرتهم 11-15 سنة، أما 8.3% خبرتهم أكثر من 20 سنة.

تشير هذه النسب الي أن فئة الدراسه يتمتعون بقدر من خبره في مجال هذه الدراسة حيث بلغ عدد سنوات الخبرة في المستوي (10-6)نسبة (41%) وهذا يدل علي دقة إجاباتهم فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

ثانياً: اختبار الفرضيات:

نص العبارة للفرضية الاولى: نظام الرقابة الداخلية للشركات الصناعية يساهم في رفع كفاءة الرقابة على الأداء المالي

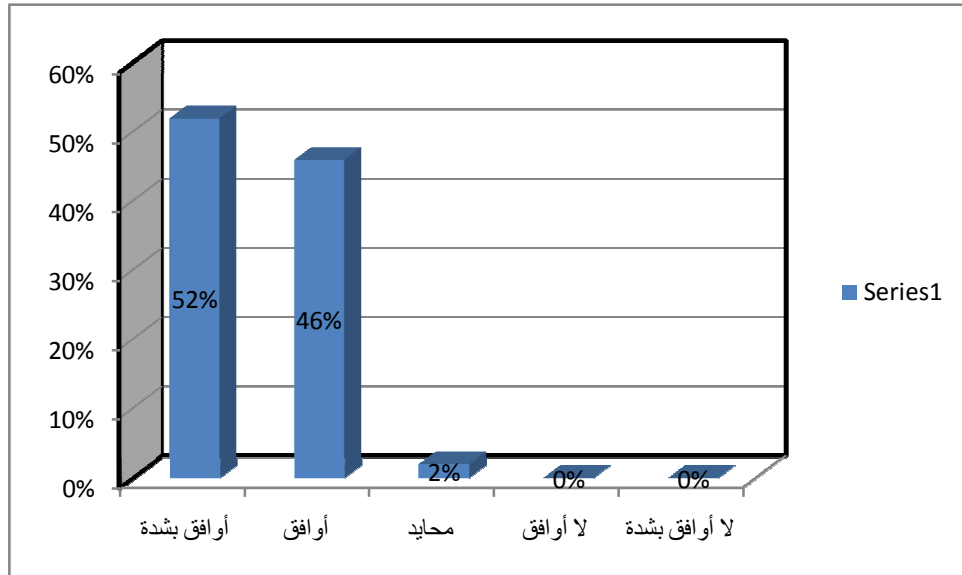
جدول رقم (7/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1. تقوم الرقابة الداخلية في شركة البجراوية الصناعية باستخدام النسب المالية لتقويم السيولة.	36 %52	23 %46	1 %2	0	0	60 %100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (7/2/3) التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد ان 52% من أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تقوم الرقابة الداخلية في شركة البجراوية الصناعية بإستخدام النسب المالية لتقويم السيولة ، بينما 46% يوافقون، و 2% محايدون.

تشير النسب الي أن أفراد العينة الذين بلغت نسبة موافقتهم (52%) على أن الرقابة الداخلية تستخدم النسب المالية وهذا مؤشر علي أن أفراد العينة علي دراية بموضوع الدراسة .
يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (1) للفرضية (1) بلغت 98% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية صفر فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين علي غير الموافقين مما يعني تحقق صحة العبارة.

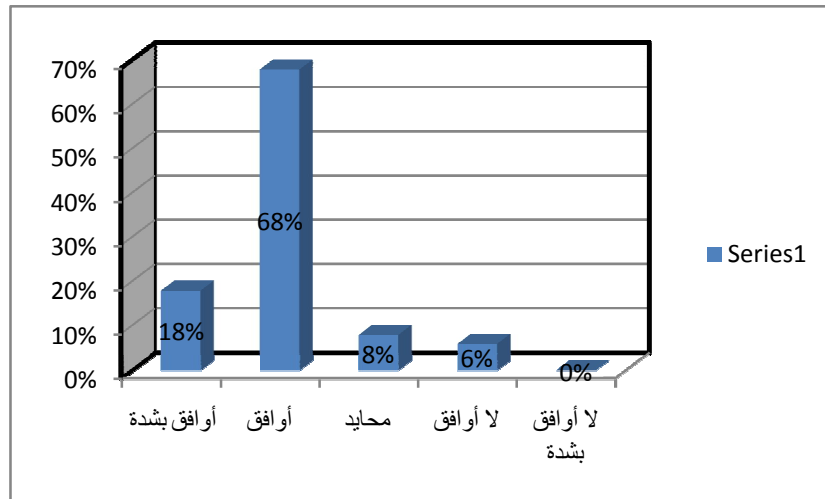
جدول رقم (8/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. يتم إعداد الموازنات التخطيطية وفقاً لمعايير الرقابة الداخلية يساهم في كفاءة الأداء المالي.	14 %18	39 %68	4 %8	3 %6	0	60 %100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الداسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (8/2/3) التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد ان 18% من أفراد العينة يوافقون بشدة على أن يتم إعداد الموازنات التخطيطية وفقاً لمعايير الرقابة الداخلية يساهم في كفاءة الأداء المالي ، بينما 68% يوافقون، و 8% محايدون، و 6% لا يوافقون.

يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (2) للفرضية (1) بلغت 86% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية 6% فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين علي غير الموافقين مما يعني تحقق صحة العبارة.

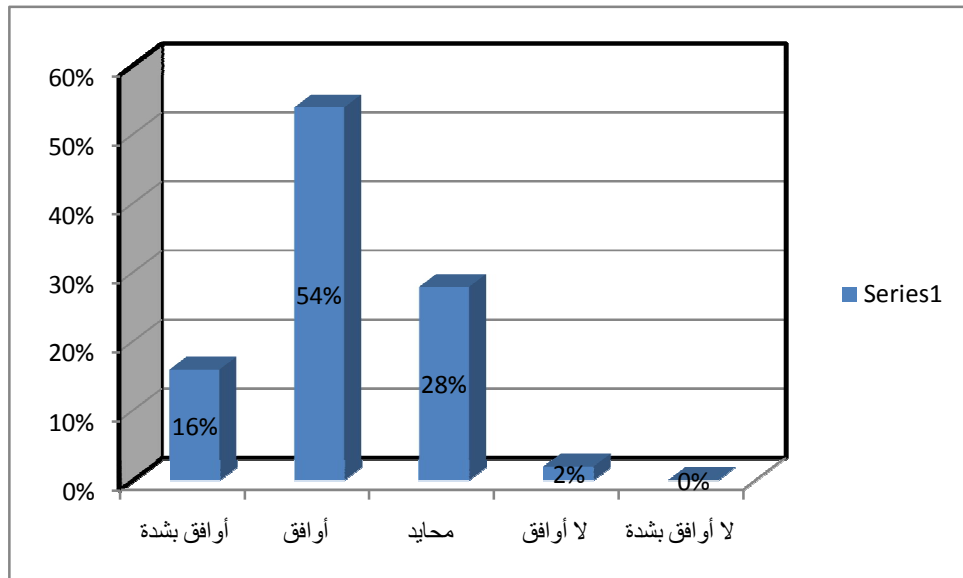
جدول رقم (9/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3.تؤثر الرقابة الداخلية إيجاباً على الاداء المالي في شركة البجراوية الصناعية.	13 %16	32 %54	14 %28	1 %2	0 0.0	60 %100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (9/2/3) التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى



المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد ان 16% من أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تؤثر الرقابة الداخلية إيجاباً على الأداء المالي في شركة البجراوية الصناعية ، بينما 52% يوافقون، و 28% محايدون، و 2% لا يوافقون.

يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (3) للفرضية (1) بلغت 70% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية 2% فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين علي غير الموافقين مما يعني تحقق صحة العبارة.

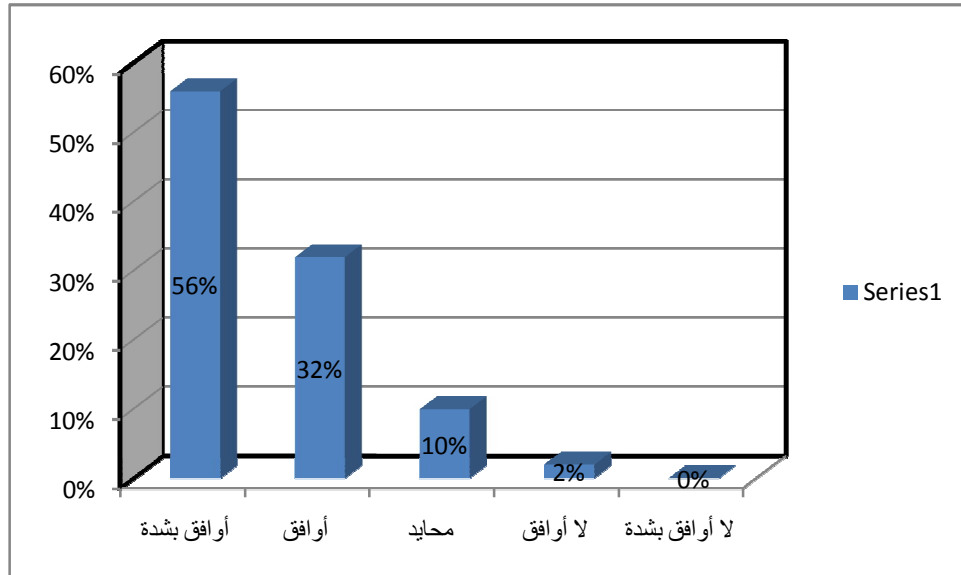
جدول رقم (10/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. نظام الرقابة الداخلية الكفاء يزيد من الرقابة على التدفقات النقدية الداخلة لشركة البجراوية الصناعية.	38 %56	16 %32	5 %10	1 %2	0	60 %100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (10/2/3) التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد ان 56% من أفراد العينة يوافقون بشدة على أن نظام الرقابة الداخلية الكفاء يزيد من الرقابة على التدفقات النقدية الداخلة لشركة البجراوية الصناعية ، بينما 32% يوافقون، و 10% محايدون، و 2% لا يوافقون.

يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (4) للفرضية (1) بلغت 88% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية 2% فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين علي غير الموافقين مما يعني تحقق صحة العبارة.

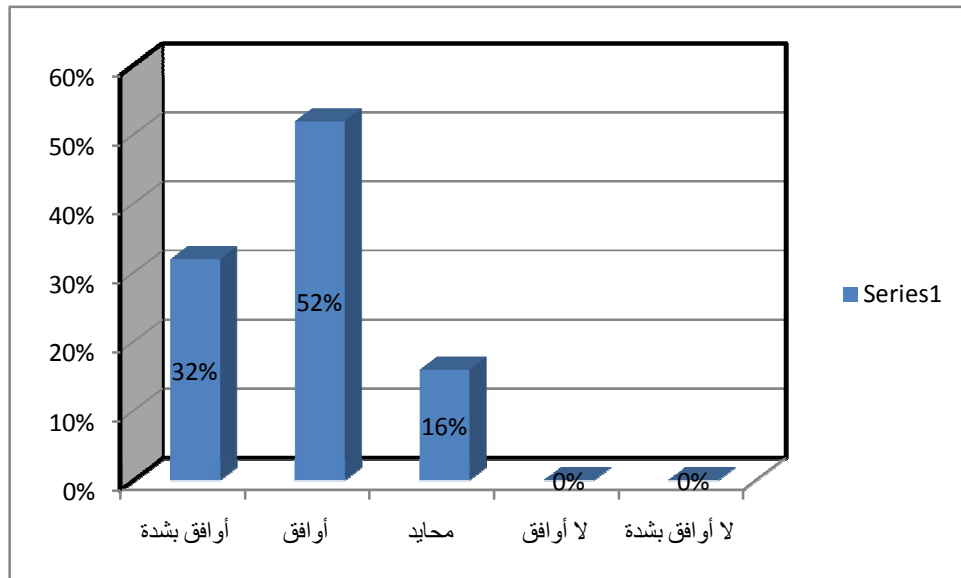
جدول رقم (11/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5. تساهم الرقابة الداخلية في تطوير القدرات المالية لشركة البجراوية الصناعية .	26 %32	26 %52	8 %16	0 0.0	0 0.0	50 %100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (11/2/3) التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد ان 32% من أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تساهم الرقابة الداخلية في تطوير القدرات المالية لشركة البجراوية الصناعية ، بينما 52% يوافقون، و 16% محايدون.

يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (5) للفرضية (1) بلغت 84% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية صفر فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين علي غير الموافقين مما يعني تحقق صحة العبارة.

نص العبارة للفرضية الثانية: إدارة الشركات الصناعية تهتم بتطبيق اللوائح والإجراءات المالية مما يؤدي إلى تقويم الاداء المالي.

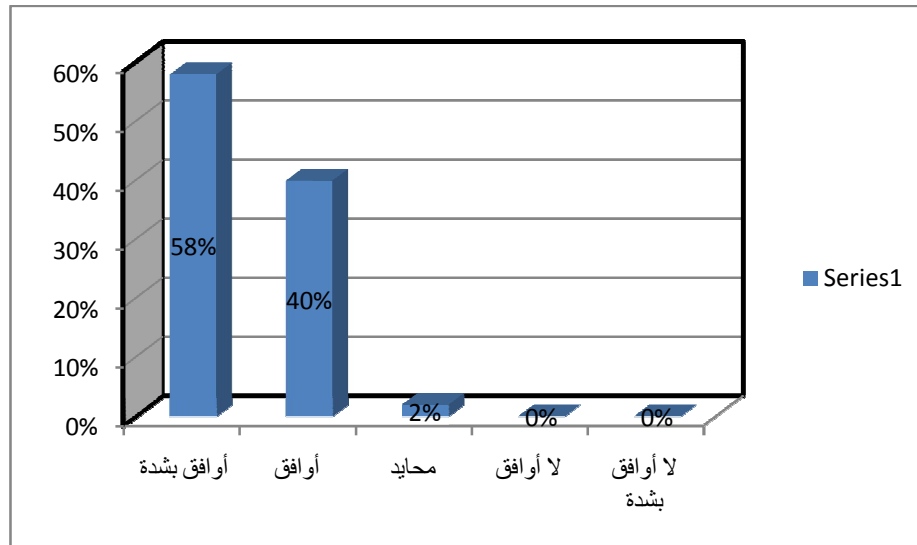
جدول (12/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1. تقوم الرقابة الداخلية بإخضاع الأداء المالي على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة.	39 %58	20 %40	1 %2	0 0.0	0 0.0	60 %100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (12/2/3) التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد ان 58% من أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تقوم الرقابة الداخلية بإخضاع الأداء المالي على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة، بينما 40% يوافقون، و 2% محايدون.

يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (1) للفرضية (2) بلغت 98% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية صفر فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين علي غير الموافقين مما يعني تحقق صحة العبارة.

جدول (13/2/3)

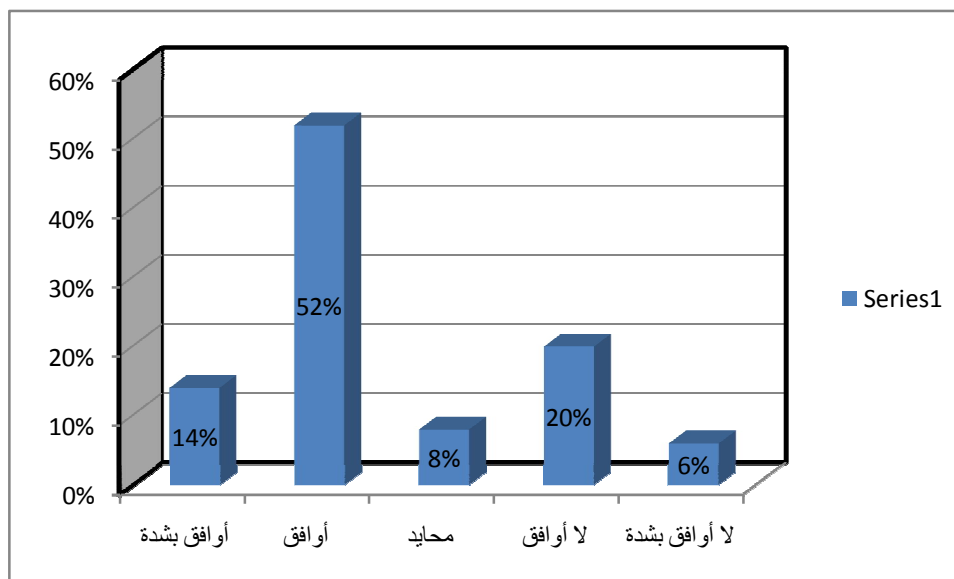
التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. توفر الرقابة الداخلية أنظمة وتعليمات في شركة البجراوية الصناعية لتنظيم الأداء المالي.	27 %14	26 %52	4 %8	10 %20	3 %6	60 %100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (13/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد ان 14% من أفراد العينة يوافقون بشدة على أن توفر الرقابة الداخلية أنظمة وتعليمات في شركة البجراوية الصناعية لتنظيم الأداء المالي، بينما 52% يوافقون، و 8% محايدون، و 20% لا يوافقون.

يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (2) للفرضية (2) بلغت 66% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية 26% فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين علي غير الموافقين مما يعني تحقق صحة العبارة.

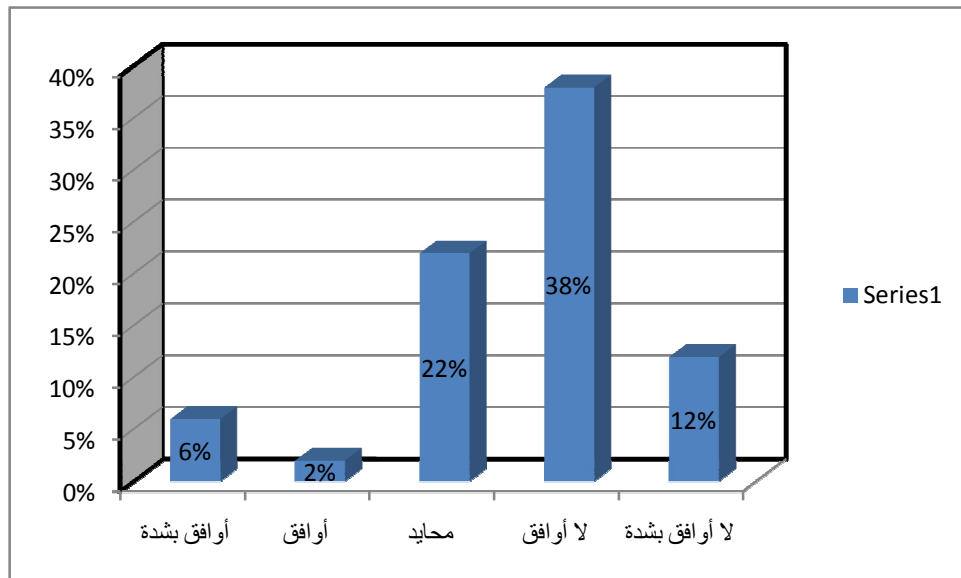
جدول (14/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. تقوم الرقابة الداخلية بوضع إجراءات عمل واضحة ومكتوبة لضبط الأداء المالي في شركة البجراوية الصناعية.	3 6%	11 22%	22 22%	19 38%	6 12%	60 100%

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (14/2/3) التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد ان 6% من أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تقوم الرقابة الداخلية بوضع إجراءات عمل واضحة ومكتوبة لضبط الأداء المالي في شركة البجراوية الصناعية ، بينما 2% يوافقون، و 22% محايدون، و 38% لا يوافقون، و 12% لا يوافقون بشدة. يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (3) للفرضية (2) بلغت 8% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية 50% فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين علي غير الموافقين مما يعني عدم تحقق صحة العبارة.

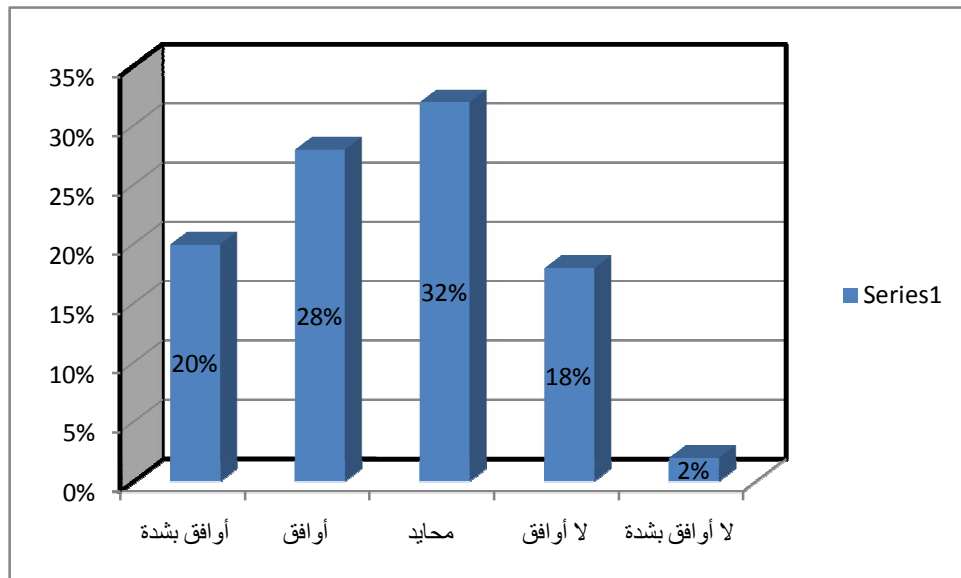
جدول (15/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. تتيح الرقابة الداخلية سجلات مالية تسجل فيها كافة الاعمال المالية الخاصة بشركة البجراوية الصناعية.	10 %20	24 %28	16 %32	9 %18	1 %2	60 %100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (15/2/3) التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد ان 20% من أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تعتبر الشركة مسؤولة عن رفاهية الموظفين تتيح الرقابة الداخلية سجلات مالية تسجل فيها كافة الأعمال المالية الخاصة بشركة البجراوية الصناعية ، بينما 28% يوافقون، و 32% محايدون، و 2% لا يوافقون.

يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (4) للفرضية (2) بلغت 48% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية 20% فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين علي غير الموافقين مما يعني تحقق صحة العبارة.

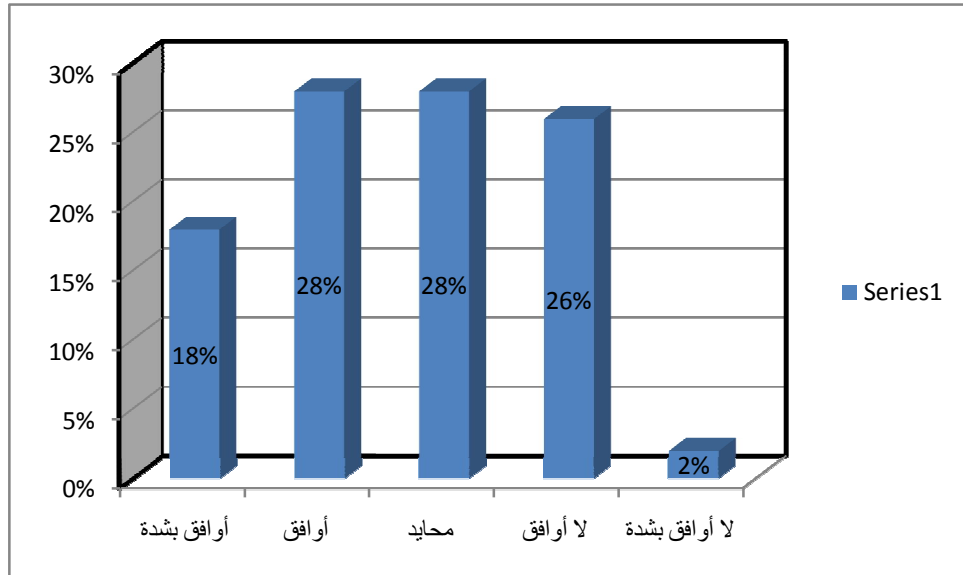
جدول (16/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5. تخضع الرقابة الداخلية الأداء المالي في شركة البجراوية الصناعية للوائح وقوانين وإجراءات نافذة وكافية..	19 %18	13 %28	14 %28	13 %26	1 %2	50 %100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (16/2/3) التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد ان 18% من أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تخضع الرقابة الداخلية الأداء المالي في شركة البجراوية الصناعية للوائح وقوانين وإجراءات نافذة وكافية، بينما 28% يوافقون، و 28% محايدون، و 26% لا يوافقون، و 2% لا يوافقون.

يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (5) للفرضية (2) بلغت 46% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية 28% فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين على غير الموافقين مما يعني تحقق صحة العبارة.

نص العبارة للفرضية الثالثة: إدارة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية تهتم بتدريب الكادر البشري مما يؤثر على دوره في الرقابة على الأداء المالي.

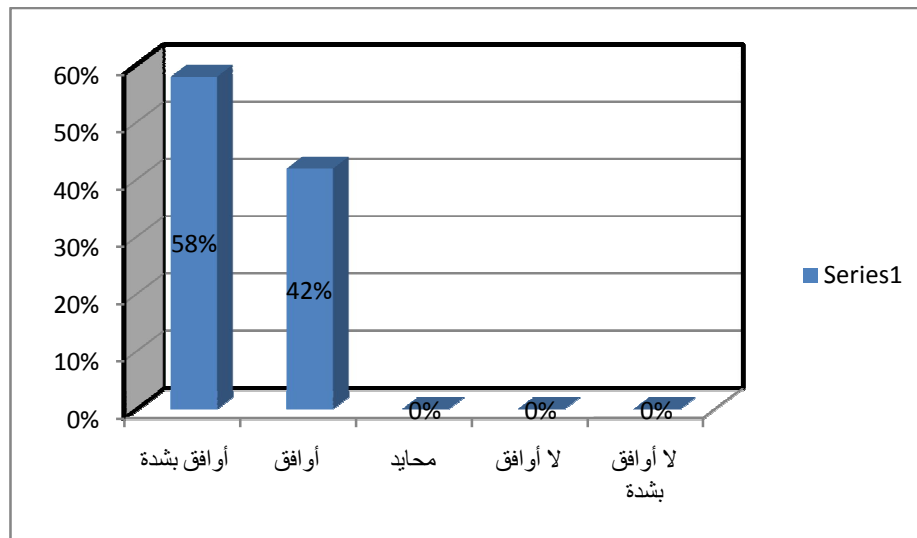
جدول (17/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1. تمت الرقابة الداخلية المحاسبين بمعلومات جيدة وتامة عن الاداء المالي.	39 %58	21 %42	0 0.0	0 0.0	0 0.0	60 %100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (17/2/3) التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد أن 58% من افراد العينة يوافقون بشدة على أن تمت الرقابة الداخلية المحاسبين بمعلومات جيدة وتامة عن الأداء المالي ، بينما 42% يوافقون. يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (1) للفرضية (3) بلغت 100% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية صفر فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين علي غير الموافقين مما يعني تحقق صحة العبارة.

جدول (18/2/3)

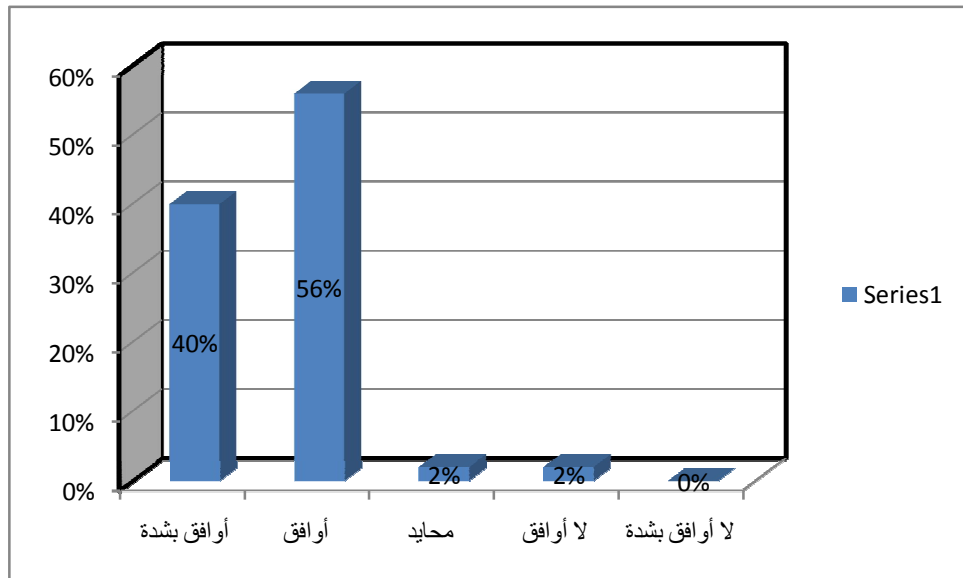
التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	المجموع
2. تقوم الرقابة الداخلية بعقد دورات داخلية او خارجية منظمة لتحسين أداء العاملين المالي.	20 %40	38 %56	1 %2	1 %2	0 0.0	60 %100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (18/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد أن 40% من أفراد العينة يوافقون بشدة على أداء العمل عن طريق فريق العمل ينجز في وقت أقل ، بينما 56% يوافقون، و 2% محايدون ، بينما 2% لا يوافقون.

يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (2) للفرضية (3) بلغت 96% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية 2% فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين علي غير الموافقين مما يعني تحقق صحة العبارة.

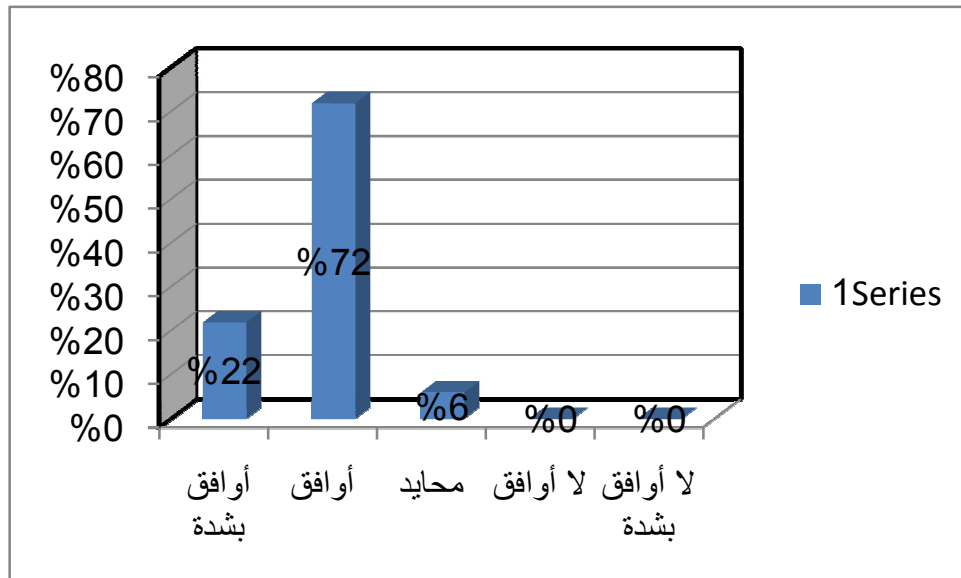
جدول (19/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. توفر الرقابة الداخلية التأهيل العلمي للمديرين الماليين في شركة البجراوية الصناعية.	11 %22	46 %72	3 %6	0 0.0	0 0.0	60 %100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (19/2/3) التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد ان 22% من أفراد العينة يوافقون بشدة على أن توفر الرقابة الداخلية التاهيل العلمي للمديرين الماليين في شركة البجراوية الصناعية، بينما 72% يوافقون، و 6% محايدون.

يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (3) للفرضية (3) بلغت 94% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية صفر فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين علي غير الموافقين مما يعني تحقق صحة العبارة.

جدول (20/2/3)

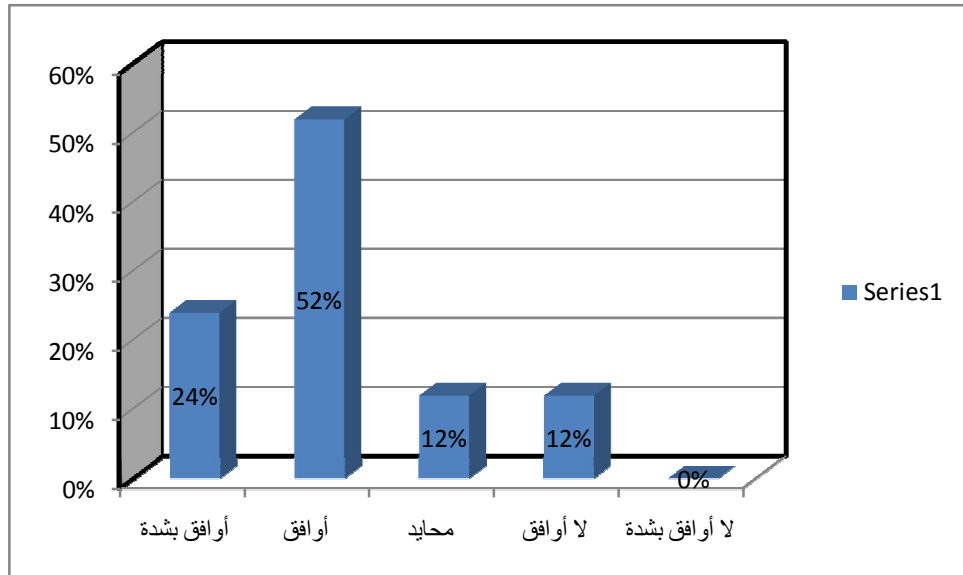
التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. تجلب الرقابة الداخلية الخبراء الفنيين في الاداء المالي لشركة البجراوية الصناعية..	12 %24	36 %52	6 %12	6 %12	0 0.0	60 %100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (20/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد ان 24% من أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تجلب الرقابة الداخلية الخبراء الفنيين في الأداء المالي لشركة البجراوية الصناعية ، بينما 52% يوافقون، و 12% محايدون، 12% لا يوافقون بشدة.

يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (4) للفرضية (3) بلغت 76% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية 12% فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين علي غير الموافقين مما يعني تحقق صحة العبارة.

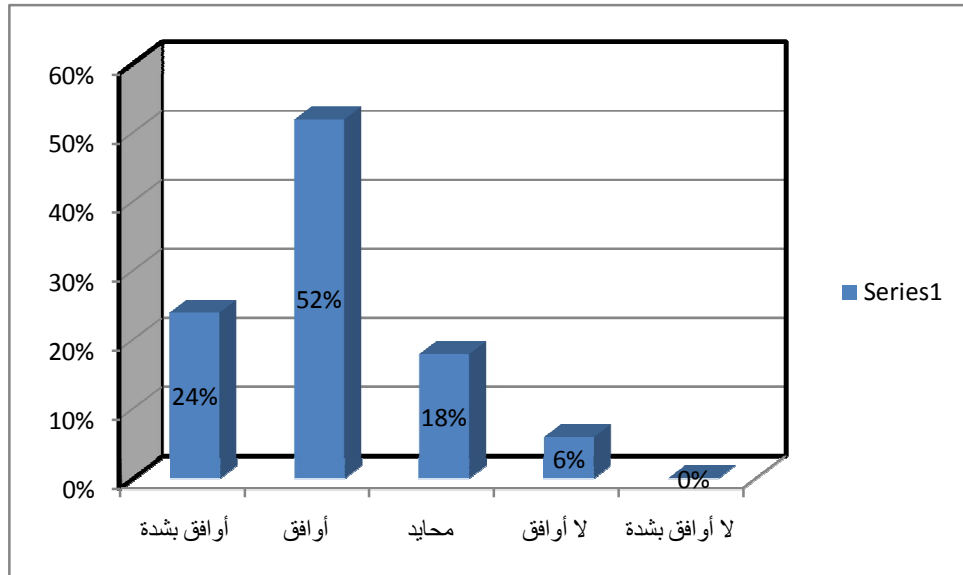
جدول (21/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5. تساهم الرقابة الداخلية في تطوير كفاءة المحاسبين المالية في شركة البجراوية الصناعية.	12 %24	36 %52	9 %18	3 %6	0 0.0	60 %100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

الشكل رقم (21/2/3) التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول والشكل أعلاه نجد ان 24% من أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تساهم الرقابة الداخلية في تطوير كفاءة المحاسبين المالية في شركة البجراوية الصناعية، بينما 52% يوافقون، و 18% محايدون، 6% لا يوافقون بشدة.

يلاحظ أن نسبة الموافقة الإجمالية للعبارة (5) للفرضية (3) بلغت 76% بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الإجمالية 6% فإن ذلك يعني ترجيح إجابات الموافقين علي غير الموافقين مما يعني تحقق صحة العبارة.

المبحث الثالث

اختبار الفرضيات

جدول رقم (22/2/3): الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي لعبارات الفرضية

الأولى:

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي	القيمة الاحتمالية	النتيجة
1. تقوم الرقابة الداخلية في شركة البجراوية الصناعية باستخدام النسب المالية لتقويم السيولة.	3.21	0.901	41.12	0.00	دالة
2. يتم إعداد الموازنات التخطيطية وفقاً لمعايير الرقابة الداخلية يساهم في كفاءة الأداء المالي.	3.00	1.102	21.47	0.00	دالة
3. تؤثر الرقابة الداخلية إيجاباً على الاداء المالي في شركة البجراوية الصناعية.	3.01	1.22	45.20	0.00	دالة
4. نظام الرقابة الداخلية الكفاء يزيد من الرقابة على التدفقات النقدية الداخلة لشركة البجراوية الصناعية.	3.10	1.01	65.12	0.00	دالة
5. تساهم الرقابة الداخلية في تطوير القدرات المالية لشركة البجراوية الصناعية.	3.00	0.900	0.421	0.00	دالة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن الوسط الحسابي لغالبية العبارات أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يشير إلى موافقة اجابات المبحوثين على عبارات الفرضية ،اما الانحراف المعياري فيتراوح بين (0.9- 1) مما يدل على تجانس اجابات المبحوثين، بالنظر للقيمة الاحتمالية فهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 مما يدل على وجود دلالة احصائية .

أي أن أفراد العينة يوافقون علي نظام الرقابة الداخلية لشركة البجراوية الصناعية يساهم في رفع كفاءة الرقابة على الأداء المالي .

جدول (23/2/3): الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي	القيمة الاحتمالية	النتيجة
1. تقوم الرقابة الداخلية بإخضاع الأداء المالي على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة..	3.21	0.901	41.12	0.00	دالة
2. توفر الرقابة الداخلية أنظمة وتعليمات في شركة البجراوية الصناعية لتنظيم الأداء المالي.	3.00	1.102	21.47	0.00	دالة
3. تقوم الرقابة الداخلية بوضع إجراءات عمل واضحة ومكتوبة لضبط الأداء المالي في شركة البجراوية الصناعية.	3.01	1.22	45.20	0.00	دالة
4. تتيح الرقابة الداخلية سجلات مالية تسجل فيها كافة الأعمال المالية الخاصة بشركة البجراوية الصناعية.	3.10	1.01	65.12	0.00	دالة
5. تخضع الرقابة الداخلية الأداء المالي في شركة البجراوية الصناعية للقوانين وإجراءات نافذة وكافية.	3.00	0.900	0.421	0.00	دالة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن الوسط الحسابي لغالبية العبارات أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يشير إلى موافقة إجابات المبحوثين على عبارات الفرضية، أما الانحراف المعياري فيتراوح بين (0.9- 1) مما يدل على تجانس إجابات المبحوثين، أما القيمة الاحتمالية فهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 مما يدل على وجود دلالة احصائية .

أي أن أفراد العينة يوافقون علي أن إدارة شركة البجراوية الصناعية تهتم بتطبيق اللوائح والإجراءات المالية مما يؤدي الي تقويم الأداء المالي .

جدول (24/2/3):

الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي لعبارات الفرضية الثالثة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي	القيمة الاحتمالية	النتيجة
1. تم الرقابة الداخلية المحاسبين بمعلومات جيدة وتامة عن الاداء المالي.	3.21	0.612	11.023	0.00	دالة
2. تقوم الرقابة الداخلية بعقد دورات داخلية او خارجية منظمة لتحسين أداء العاملين المالي.	3.54	0.891	25.014	0.00	دالة
3. توفر الرقابة الداخلية التاهيل العلمي للمديرين الماليين في شركة البجراوية الصناعية.	3.00	0.952	12.421	0.00	دالة
4. تجلب الرقابة الداخلية الخبراء الفنيين في الاداء المالي لشركة البجراوية الصناعية.	3.40	1.012	13.025	0.00	دالة
5. تساهم الرقابة الداخلية في تطوير كفاءة المحاسبين المالية في شركة البجراوية الصناعية.	3.21	1.100	10.203	0.00	دالة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن الوسط الحسابي لغالبية العبارات أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يشير إلى موافقة إجابات المبحوثين على عبارات الفرضية ،أما الانحراف المعياري فيتراوح بين (0.6- 1) مما يدل على تجانس إجابات المبحوثين، بالنظر للقيمة الاحتمالية فهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05، مما يدل على وجود دلالة احصائية .

أي أن أفراد العينة يوافقون علي أن إدارة الرقابة الداخلية في شركة البجراوية الصناعية تهتم بتدريب الكادر البشري مما يؤثر علي دوره في الرقابة علي الأداء المالي.

الخاتمة

وتشتمل على:

النتائج والتوصيات

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1. نظام الرقابة الداخلية للشركات الصناعية يساهم في رفع كفاءة الرقابة على الأداء المالي.
2. تستخدم الرقابة الداخلية في شركة البجراوية الصناعية النسب المالية لتقييم السيولة .
3. إعداد الموزونات التخطيطية وفقاً لمعايير الرقابة الداخلية يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي.
4. للرقابة الداخلية تأثير إيجابي على الأداء المالي في شركة البجراوية الصناعية.
5. نظام الرقابة الداخلية الكفء يزيد من الرقابة على التدفقات النقدية في شركة البجراوية الصناعية.
6. تساهم الرقابة الداخلية في تطوير القدرات المالية لشركة البجراوية الصناعية.
7. إدارة الشركات الصناعية تهتم بتطبيق اللوائح والإجراءات المالية مما يؤدي إلى تقويم الاداء المالي.
8. تقوم الرقابة الداخلية بإخصاء الأداء المالي إلى قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة.
9. توفر الرقابة الداخلية أنظمة وتعليمات في شركة البجراوية الصناعية لتنظيم الأداء المالي.
10. تقوم الرقابة الداخلية بوضع إجراءات عمل واضحة ومكتوبة لضبط الأداء المالي في شركة البجراوية الصناعية.
11. تتيح الرقابة الداخلية سجلات مالية تسجل فيها كافة الأعمال المالية الخاصة بشركة البجراوية الصناعية.
12. تخضع الرقابة الداخلية الأداء المالي في شركة البجراوية الصناعية للوائح وقوانين وإجراءات نافذة وكافية.
13. إدارة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية تهتم بتدريب الكادر البشري مما يؤثر على دوره في الرقابة على الأداء المالي.
14. تمد الرقابة الداخلية المحاسبين بمعلومات جيدة وتامة عن الأداء المالي.
15. تقوم الرقابة الداخلية بعقد دورات داخلية أو خارجية منظمة لتحسين أداء العاملين المالي.

16. توفر الرقابة الداخلية التأهيل العلمي للمديرين الماليين في شركة البجراوية الصناعية.
17. تجلب الرقابة الداخلية الخبراء الفنيين في الأداء المالي لشركة البجراوية الصناعية.
18. تساهم الرقابة الداخلية في تطوير كفاءة المحاسبين المالية في شركة البجراوية الصناعية.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثون بما يلي :

1. ضرورة مساهمة نظام الرقابة الداخلية للشركات الصناعية في رفع كفاءة الرقابة على الأداء المالي.
2. ضرورة استخدام الرقابة الداخلية في شركة البجراوية الصناعية النسب المالية لتقييم السيولة.
3. ضرورة إعداد الموزونات التخطيطية وفقاً لمعايير الرقابة الداخلية لكي تساهم في رفع كفاءة الأداء المالي.
4. ضرورة تأثير الرقابة الداخلية إيجابياً على الإداء المالي في شركة البجراوية الصناعية.
5. ضرورة بناء نظام رقابة داخلية كفء لزيادة الرقابة على التدفقات النقدية في شركة البجراوية الصناعية.
6. ضرورة مساهمة الرقابة الداخلية في تطوير القدرات المالية لشركة البجراوية الصناعية.
7. ضرورة إهتمام إدارة الشركات الصناعية بتطبيق اللوائح والإجراءات المالية مما يؤدي الى تقويم الاداء المالي.
8. ضرورة قيام الرقابة الداخلية بإخصاع الأداء المالي إلي قونين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة.
9. ضرورة توفير الرقابة الداخلية أنظمة وتعليمات في شركة البجراوية الصناعية لتنظيم الأداء المالي.
10. ضرورة قيام الرقابة الداخلية بوضع إجراءات عمل واضحة ومكتوبة لضبط الأداء المالي في شركة البجراوية الصناعية.
11. ضرورة إتاحة الرقابة الداخلية سجلات مالية تسجل فيها كافة الأعمال المالية الخاصة بشركة البجراوية الصناعية.

12. ضرورة إخضاع الرقابة الداخلية الأداء المالي في شركة البجراوية الصناعية للوائح وقوانين وإجراءات نافذة وكافية.
13. ضرورة إهتمام إدارة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية بتدريب الكادر البشري مما يؤثر على دوره في الرقابة على الأداء المالي.
14. ضرورة إمداد الرقابة الداخلية المحاسبين بمعلومات جيدة وتامه عن الأداء المالي.
15. ضرورة قيام الرقابة الداخلية بعقد دورات داخلية أو خارجية منظمة لتحسين أداء العاملين المالي.
16. ضرورة توفير الرقابة الداخلية التأهيل العلمي للمديرين الماليين في شركة البجراوية الصناعية.
17. ضرورة جلب الرقابة الداخليه الخبراء الفنيين في الأداء المالي لشركة البجراوية الصناعية.
18. ضرورة مساهمة الرقابة الداخلية في تطوير كفاءة المحاسبين المالية في شركة البجراوية الصناعية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع باللغة العربية :

1/ الكتب:

- 1- أسعد حميد العلي ، الإدارة المالية الأساس العلمية والتطبيقية ، جامعة مؤتة ، الطبعة الأولى 2010م.
- 2- حامد طلبة محمد أبو هيبية ، (أصول المراجعة ، زمزم ناشرون ، الأردن ، عمان ، شارع الجمعية العلمية الملكية).
- 3- حذر يوسف الموسوي ، المصارف الإسلامية وأدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2011م).
- 4- حسام إبراهيم حسن ، (تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق ، الجزء الأول ، دار البداية ، الطبعة الأولى ، 2010م / 1431هـ).
- 5- خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، (مرجع سابق ، ص 229).
- 6- خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، عمان ، دار وائل للنشر .
- 7- زكي مكي إسماعيل عبد الرحمن ، (إدارة الموارد البشرية ، السودان ، شركة مطابع السودان للعملة المحلية ، 2009م).
- 8- السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والحياة الراهنة) ، (دار المريخ للنشر).
- 9- سيد عليوة ، الإدارة المالية الحديثة ، مكتبة جزيرة العدد .
- 10- عبد الفتاح محمد الصحن ، ود. فتحي رزق السوافيري ، الرقابة والمراجعة الداخلية (الدار الجامعية ، 84 ، شارع زكريا غنيم ، تأنيص سابقاً ، 2004م).
- 11- عبد المنعم محمود ، ود. عيسى أبو طيب ، (المراجعة العلمية والعملية ، القاهرة، 1963).

- 12- عبد الوهاب نصر علي ود. شحاتة السيد شحاتة ، الرقابة والمراجعة الداخلية والخارجية في بيئة التشغيل الإلكتروني ، 2014 (دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية) .
- 13- عقيل جاسم عبد الله ، تقييم المشروعات ، الإطار النظري والتطبيقي (عمان : دار مجد للنشر ، 1999م).
- 14- فتحي رزق السوافيري ، الرقابة والمراجعة الداخلية (الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية) .
- 15- فلاح حسن عداي ، مؤيد عبد الله ، إدارة البنوك ،(عمان : دار وائل للنشر ، 2000م).
- 16- محمد صالح الحناوي ، الإدار المالية " التحليل المالي لمشروعات الأعمال " ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ..
- 17- محمد عبد الوهاب حسن ، دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية ، (القاهرة ، الشركة العربية للتسويق والتوريدات ، 2014م).
- 18- مدحت محمد أبو النصر ، الأداء الإداري المتميز ، (دبي : المجموعة العربية للتدريب والنشر ، 2012م) .
- 19- مصطفى يوسف كافي ، (تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية وإقتصاد المعرفة ، مكتبة المجمع العربي ، 2014م-1435هـ) .
- 20- منير شاكر محمد ، أ.د. إسماعيل إسماعيل ، د. عبد الناصر نور ، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات) ، دار وائل للنشر ، 2008 م .
- 21- نصر محمود حزنات ، أثر السياسات الإقتصادية (عمان: دار صفاء للنشر ، 2008م).
- 22- يوسف محجوب بابكر مصطفى ،(الرقابة الداخلية ودورها في تقويم الأداء المالي بالوحدات الحكومية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،2010م).
- 2/: الرسائل الجامعية غير المنشورة
- 23- أسامة محمد صالح ، أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة نظام الرقابة الداخلية في قطاع المصارف السودانية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا (رسالة ماجستير ، منشورة ، 2008م).

- 24- إشتعال طه فضل المولى محمد ، دور تقارير المراجعة الداخلية في رفع فاعلية وكفاءة العمل الإداري ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة غير منشور ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا.
- 25- أكرم إبراهيم حماد ، تقويم منهج الرقابة المالية في القاع الحكومي في فلسطين ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2003م.
- 26- إنشراح أحمد شريف عثمان ، تقييم نظام الرقابة الداخلية ، دراسة حالة شركة سكر كنانة (رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2001م).
- 27- شرف الدين محمد خير علي ، دور المراجعة الداخلية في الرقابة على تنفيذ الموازنة العادية بالتطبيق على وزارة المالية الاتحادية ، (رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، 2001م).
- 28- عاصم إبراهيم محمد يوسف ، دور المراجعة الداخلية في الرقابة على المال العام ، دراسة حالة صندوق الإسكان والتعمير (رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2007م)..
- 29- محاسن أحمد محمد سلامة ، الموازنات التخطيطية ودورها في الرقابة وتقييم الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي بالسودان (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الدراسات العليا ، 2009م).
- 30- محمود علي سليمان غريبة ، فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لأغراض المراجعة الخارجية بإستخدام المفاهيم السلوكية ، (رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، مكتبة التجارة ، 1983م).
- 31- نجاه على التوم حامد (2002م) ، تقويم مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على عمل المراجع الخارجي ، دراسة حالة شركة السودان للحبوب الزيتية للفترة من (98-2000م) ،

(بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة غير منشور) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2002م.

32- نور الشام محمود حسن عبد الله ، دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2005م).

3/ المواقع الإلكترونية:

www.djelfa.info

اللاحق

ملحق رقم (1)

خطاب المبحوثين

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد/.....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته”

الموضوع: إستمارة استبانة

بالإشارة الي الموضوع أعلاه يقوم الباحثون بدراسة تحت عنوان {دور الرقابة الداخلية في تفويم الأداء المالي في الشركات الصناعية}،دراسة حالة شركة البجراوية الصناعية المحدودة ،ضمن متطلبات البحث التكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل وذلك يتطلب الحصول علي مجموعة من البيانات لإكمال البحث ، يشرفنا جدا أن تكون مساهمتكم ومشاركتكم القيمة من خلال خبراتكم العلمية والعملية ولتكملة هذا البحث ،شاكرين لكم حسن التعاون في الإجابة بوضوح وشفافية علي عبارات الإستبيان ،كما نضمن لكم سلامة وحفظ البيانات التي تدلون بها، علماً بأن هذه الإجابات تكون في غاية السرية التامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي، نتوجه بالشكروالتقدير علي تعاونكم لإكمال هذا البحث وتشجيعكم للبحث العلمي...

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير،،

الباحثون:

حامد عثمان طاهر محمد

دريج عثمان محمد إدريس

عبدالرحمن إبراهيم علي عبدالقادر

عبدالؤمن مرتضي حامد محمد

عمر عزالدين محمد الإمام

ملحق رقم (2) إستمارة الإستبانة

أولا : البيانات الشخصية:

الرجاء وضع علامة(√) أمام الإجابة الصحيحة :

1/ العمر :

من 30 سنة وأقل ☐ من 30-40 سنة ☐ من 41-50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

2/ المؤهل العلمي:

دبلوم وسيت ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐
أخرى ☐

3/ التخصص العلمي :

محاسبة مالية ☐ إدارة أعمال ☐ إقتصاد ☐ دراسات مصرفية ☐ تكاليف ومحاسبة
إدارية ☐ أخرى ☐

4/المؤهل المهني:

زمالة أمريكية ☐ زمالة بريطانية ☐ زمالة عربية ☐ زمالة سودانية ☐ أخرى ☐

5/الوظيفة:

مدير عام ☐ مدير مالي ☐ مدير إداري ☐ مراجع داخلي ☐ محاسب مالي ☐
محاسب تكاليف ☐

6/سنوات الخبرة:

5 سنوات فأقل ☐ من 6-10 سنوات ☐ من 11-15 سنة ☐ من 16-20 سنة ☐
أكثر من 20 سنة ☐

الرجاء التكرم بوضع علامة(√) أمام مستوي الموافقة المناسب :

الفرضية الأولى :

نظام الرقابة الداخلية للشركات الصناعية يساهم في رفع كفاءة الرقابة علي الأداء المالي

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-	تقوم الرقابة الداخلية في شركة البجراوية الصناعية باستخدام النسب المالية لتقويم السيولة .					
2-	يتم إعداد الموازنات التخطيطية وفقا لمعايير الرقابة الداخلية يساهم في كفاءة الاداء المالي.					
3-	تؤثر الرقابة الداخلية إيجابا علي الاداء المالي في شركة البجراوية الصناعية.					
4-	نظام الرقابة الداخلية الكفاء يزيد من الرقابة علي التدفقات النقدية الداخلة لشركة البجراوية الصناعية.					
5-	تساهم الرقابة الداخلية في تطوير القدرات المالية لشركة البجراوية الصناعية.					

الفرضية الثانية:

إدارة الشركات الصناعية تهتم بتطبيق اللوائح والإجراءات المالية مما يؤدي الى تقويم الأداء المالي.

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-	تقوم الرقابة الداخلية بإخضاع الأداء المالي على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة.					
2-	توفر الرقابة الداخلية أنظمة وتعليمات في شركة البجراوية الصناعية لتنظيم الأداء المالي.					
3-	تقوم الرقابة الداخلية بوضع إجراءات عمل واضحة ومكتوبة لضبط الأداء المالي في شركة البجراوية الصناعية.					
4-	تتيح الرقابة الداخلية سجلات مالية تسجل فيها كافة الاعمال المالية الخاصة بشركة البجراوية الصناعية.					
5-	تخضع الرقابة الداخلية الأداء المالي في شركة البجراوية الصناعية للوائح وقوانين وإجراءات نافذة وكافية.					

الفرضية الثالثة:

إدارة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية تهتم بتدريب الكادر البشري مما يؤثر على دوره في الرقابة على الأداء المالي.

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
1-	تمد الرقابة الداخلية المحاسبين بمعلومات جيدة وتامة عن الأداء المالي.					
2-	تقوم الرقابة الداخلية بعقد دورات داخلية أوعارجية منظمة لتحسين أداء العاملين المالي.					
3-	توفر الرقابة الداخلية التأهيل العلمي للمديرين الماليين في شركة البجراوية الصناعية .					
4-	تجلب الرقابة الداخلية الخبراء الفنيين في الأداء المالي لشركة البجراوية الصناعية.					
5-	تساهم الرقابة الداخلية في تطوير كفاءة المحاسبين المالية في شركة البجراوية الصناعية.					

ملحق رقم (3)

محكمو الإستبانة

العنوان	التخصص	الدرجة العلمية	أسماء محكمي إستبانة الإستبانة	
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية	محاسبة وتمويل	أ.مشارك	د. بابكر الصديق إبراهيم	(1)
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية	تكاليف ومحاسبة إدارية	أ.مساعد	د. محمد عبد الحميد	(2)
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية	محاسبة وتمويل	أ.مساعد	د. نصر الدين عبد الكريم	(3)